الأمم المتحدة S/PV.6464

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٤٦٤

الأربعاء ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١١/١٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الاتحاد الروسي		السيد تشوركين
أوغندا		السيد روغوندا
البرازيل		السيدة دنلوب
البوسنة والهرسك		السيد باربالیتش
تركيا		السيد أباكان
الصين		السيد وانغ من
غابون		السيد مونغارا موسوتسي
فرنسا		السيد بريانس
لبنان		السيد عساف
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية		السير بارهام
المكسيك		السيد هيلر
النمسا		السيد ماير – هارتنغ
نيجيريا		السيد أونيمولا
اليابان		السيد نيشيدا

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وتداعياتها على السلم والأمن الدوليين (S/2010/630)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2010/630)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه آخر جلسة مقررة لمجلس الأمن لهذا العام، أود أن أعرب، باسم المجلس، عن تقديرنا العميق وشكرنا لزملائنا الذين سيغادروننا بنهاية هذا العام، وهم: السفير ماير – هارتنغ، ممثل النمسا، والسفير تسونيو نيشيدا ممثل اليابان، والسفير كلود هيلر ممثل المكسيك، والسفير ارتقول أباكان ممثل تركيا، والسفير روهاكانا روغوندا ممثل أوغندا. لقد شهدنا الكثير معاً خلال العامين الماضيين. ونحن نقدر فيهم جدية الهدف، وإخلاصهم في عمل مجلس الأمن، وصداقتهم.

تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وأفغانستان وألمانيا وإيران وإيطاليا وباكستان وكندا يطلبون فيها الاشتراك في هذه الجلسة. أعتزم دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في الجلسة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيسة، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): باسم المجلس أوجه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس إلى السيد ستيفان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

تقرر ذلك.

تلقيت رسالة من سعادة السيد بيتر شفيغر، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها الاشتراك في هذه الجلسة وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/630، تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد ستيفان دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي، والعام يشارف على الانتهاء، لأستعرض مع المجلس الحالة في أفغانستان من وجهة نظر الأمم المتحدة خلال فترةٍ شهدت العديد من التطورات. لكن قبل ذلك، أود، بالنيابة عن جميع زملائي الأفغان، وفي الأمم المتحدة، وزملائي الوطنيين والدوليين، وبصراحة بالنيابة عن كل المجتمع الدبلوماسي في كابول، أن أشيد بالسفير الراحل ريتشارد هولبروك، معرباً عن تقديرنا لذكراه. لقد أخبرني أحدهم أن آخر كلماته التي وجهها إلى طبيب أفغاني بدأ يعالجه عندما ذهب إلى المستشفى هناك هي قوله: ”أرجوكم، اعملوا من أجل إحلال السلام في أفغانستان“.

نحن ممتنون له، ونشكره على التزامه المتحمس بمساعدة الشعب الأفغاني في السعي نحو تحقيق استقراره السياسي. وأود أن أختم هذه الذكرى بثوانٍ قليلة من الصلاة الشخصية والتزام الصمت.

شكراً لكم، سيدتي الرئيسة.

سيركز بياني، الذي سيكون قصيراً لأن التقرير قد صدر بالفعل، على المواضيع التالية: الحالة الأمنية وصلتها بمؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في لشبونة، والانتقال، واتساق إعادة تنظيم المعونة، وحقوق الإنسان، والمصالحة، والمشاركة الإقليمية، ومسألة المخدرات الخطيرة التي تؤثر على أفغانستان والبلدان المجاورة، والانتخابات، وبعض الملاحظات الموجزة بشأن الميزانية.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإن الأنشطة المشتركة المتزايدة التي تقوم بها القوات الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية قد بدأت تزداد كثافة، وتحرز بعض النتائج. وفي الوقت نفسه، كشفنا عن محاولات تقوم بها العناصر المناهضة للحكومة بشن بعض الهجمات الاستعراضية بهدف إضعاف الشعور بتغيّر الزخم. ماذا يعني ذلك؟

أخشى أن ذلك يعني أن علينا أن نتوقع بيئة أمنية متوترة، خلال الأشهر القليلة المقبلة، وأن نكون مستعدين لذلك. وتقييمنا أن الحالة قد تتردى قبل أن تتحسن. والدليل على ذلك الهجوم على مركز الأمم المتحدة في هيرات، حيث يتمركز ٢١ من زملائنا. لقد نجوا جميعاً، بفضل حسن الطالع، والتحضير الجيد، والدعم القوي من قوات الأمن الأفغانية الموجودة حولهم وفرقتنا الأمنية الخاصة المتصلة بشركة حراس الأمن (جوركا). لكن تلك إشارة؛ وهي رسالة.

ونحن نرى أن مؤتمر قمة (الناتو) في لشبونة كان ناجحاً جداً. إن الربط بين التاريخين – ٢٠١١ و ٢٠١٤ – باعتبارهما بداية طويلة لنهاية طويلة قد أسهم في تهيئة منظور أكثر وضوحاً لكل الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية بشأن الالتزام المشترك نحو أفغانستان.

أما فيما يتعلق بالانتقال، فإن الرسالة واضحة، وأنا متأكد من أننا جميعاً نسمعها: اسمحوا بنقل أسرع للمسؤولية والملكية إلى السلطات الأفغانية. بعبارة أخرى – إذا أردنا أن نستخدم شعاراً سمعناه في لشبونة وأعتقد أنه شعار جيد – مساعدة السلطات الأفغانية ودعمها ومساندتها لكي تعتمد على نفسها، لكن لا أن تقف بمفردها.

إن منظومة الأمم المتحدة وشخصي، بالنيابة عن الأمين العام، نعتزم – كما يتوقع منا هذا المجلس، وفوق ذلك، السلطات الأفغانية – أن نزيد – إنْ سمحت الحالة الأمنية – من قدرتنا الخاصة في المجالات التي يتوقع أن يحدث فيها الانتقال، وكذلك في المجالات التي تشهد تحسناً في الأمن، لإنجاز العمل الذي ينبغي أن نقوم به وهو: بذل جهد أكبر للمساعدة في بناء القدرات ودعم الملكية الأفغانية للأراضي الأفغانية.

وفي ظل قيادة السلطات الأفغانية والسيد أشرف غني، إلى جانب الأفرقة التي أنشئت، نعتقد أننا نمضي قدما في الاتجاه الصحيح بشأن الانتقال وستضطلع الأمم المتحدة، كما قلت، بدورها وذلك بمباركة المجلس.

وبشأن تنسيق المعونة، فإننا منذ انعقاد مؤتمر كابول نتكلم عن اتساق المعونة، وهو ما سيؤدي بعد ذلك إلى تنسيق المعونة. وإعادة مواءمة المعونة، أساسا، ما سمعناه في مؤتمر كابول، والذي يدعو إعادة مواءمة جميع المعونات على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وتعزيز فعاليتها على نحو يتماشى مع الأولويات التي وضعتها السلطات الأفغانية، وفقا لنقاط مرجعية واضحة يحددها الجانبان.

والأمم المتحدة، وبعبارة أخرى، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ستزيد أنشطتها في ذلك المجال، وهي تعمل بشكل وثيق في شراكة وبصفتها الرئيس المشارك للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، وهو المؤسسة التي اشتركت السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي في إنشائها للمساعدة فعلا في إعادة المواءمة ورصدها ودعمها.

وثمة أفرقة جديدة في الطريق. وسينضم إلي، بصفة خاصة، أحد كبار الزملاء وقد جرى تكليفه خصيصا بمهمة دعم التعزيز.

إن حقوق الإنسان ذات أهمية حاسمة. والجميع يدرك ذلك ونحن نعمل بشأن تلك المسألة. والأولوية بالنسبة لنا هي أن نكون قادرين على مواصلة إصدار تقارير يُنظر إليها باعتبارها تقارير هامة لأنها موضوعية وصريحة – وأحيانا صريحة أكثر من اللازم ولكنها تساعد الجميع مع ذلك على إدراك أن الحقوق المدنية وهي جزء من حقوق الإنسان في أفغانستان هامة بالنسبة للأفغان.

ومسألة الضحايا المدنيين هي مسألة مدرجة في تقريرنا وسنستمر في إدراج هذه المسألة، على أمل زيادة تحسين تلك الحالة وضبطها على نحو دقيق. ولقد سمعنا الكثير من الرئيس كرزاي، وكذلك من شركاء آخرين كثيرين، عن مدى أهمية معالجة مسألة الضحايا المدنيين بأفضل طريقة ممكنة فعلا؛ على أمل ألا نرى تكرارا للأرقام التي نراها حتى الآن. غير أنه، وكما يعلم المجلس، هناك زيادة في الأرقام.

وبشأن مسألة المرأة، فإن الأنباء تتوالى – وسيرد المزيد من الأنباء – عن العنف ضد المرأة بصفة خاصة. ولا بد لي أن أقول إن نتائج الانتخابات حتى الآن مشجعة جدا بخصوص مشاركة المرأة وانخراطها في البرلمان القادم. ولكننا سنستمر في القيام بدورنا في ذلك المجال. وذلك هو ما يطالب به الجميع وهو، بصراحة، ما تطلبه بوصلتنا الأخلاقية.

وبشأن المصالحة وإعادة الإدماج، فإن الجميع يدرك أنه لا يوجد حل عسكري. وبصراحة، فإن حركة طالبان ذاتها تدرك ذلك، وإن كانت لا تقول ذلك علانية. لا يوجد حل عسكري للصراع في أفغانستان ومن هنا تنبع أهمية مبادرات مثل مجلس جيرغا للسلام وإنشاء الرئيس كرزاي للمجلس الأعلى للسلام. وقد وضعت الأمم المتحدة نفسها تحت تصرف المجلس الأعلى للسلام عبر فريقها لدعم السلام المنشأ مؤخرا، والذي سيجري دعوة الجميع إلى المشاركة فيه، بناء على مستوى الكفاءة والمتطلبات التي تحددها السلطات الأفغانية. وستُبنى تلك المشاركة على الكفاءة وإعداد التقارير والرؤى وتقديم الدعم الفني الكبير لما قد يصبح فجأة حوارا ذا مستوى هام وسريع. وفضلا عن ذلك، سيأتي ذلك الدعم في صورة لوجستيات. والمساعدة التي يقدمها لنا المجلس، بطلب قدرة لوجستية قوية، تُوضع تحت تصرف الأفغان الذين سيجرون محادثات فيما بينهم، سواء داخل أفغانستان أو خارجها. ولقد طُلبت تلك المساعدة ثلاث مرات بالفعل وقدمناها نيابة عن المجلس.

وبعد ذلك، بالطبع، تمثل تدابير بناء الثقة مجالا يمكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن والبعثة المساعدة فيه من خلال القيام في نهاية المطاف بتيسير أو إيضاح كيفية تحسين تنفيذ هذه التدابير وما إذا كانت هناك حاجة إليها ومتى تنشأ هذه الحاجة.

وبشأن المشاركة الإقليمية، فإن الجميع يدرك مرة أخرى أنه إذا كانت هناك مشاركة فعلية في الحوار وعندما يحدث ذلك، إن شاء الله، فإنه لن يتسنى استدامة الحوار الوطني إلا بمشاركة جميع الأطراف الإقليمية فيه مشاركة بناءة وطويلة الأجل، وذلك لا يعني الجيران المباشرين فحسب، ولكن أيضا الجيران البعيدين المعنيين. وبهذا المعنى، فإن هناك العديد من المبادرات. وبينما نتكلم، وإن لم أكن مخطئا، فإن الرئيس كرزاي موجود في أنقرة لحضور مناقشات تيسرها الحكومة التركية على أساس ثلاثي. وأعتقد أن من المحتمل عقد اجتماعات أخرى كثيرة في ذلك السياق في العام المقبل. وأفهم أنه حتى في واشنطن العاصمة، ثمة إمكانية لتنظيم مناسبة ثلاثية في أوائل العام المقبل. وجميع

تلك المبادرات الثنائية والثلاثية والإقليمية أمر جيد وينبغي دعمها في الاتجاه الصحيح.

والأمم المتحدة في كابول تضطلع بدورها في مبادرة كابول المتعلقة بطريق الحرير وتدعم المبادرات الأخرى للأطراف الإقليمية. ونفهم أن من المحتمل عقد مؤتمر آخر في بون بحلول نهاية العام المقبل، في تشرين الثاني/نوفمبر، حسبما أُعلن في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي، ومن المحتمل أن تسبقه مناسبة ومناقشة إقليمية أخرى على غرار ما شهدناه في الماضي، وأنا لا أريد هنا استباق قرار السلطات التركية. وفي كل الأحوال، فإننا سنقوم بدور لأننا ندرك أن جميع الأعضاء في السياق الإقليمي هم أيضا أعضاء في الأمم المتحدة.

وبشأن مسألة المخدرات، والتي ترتبط بقضية المسائل الإقليمية، فقد حدثت زيادة كبيرة في إنتاج المخدرات على الرغم من انتشار مرض يؤثر على إنتاج المخدرات والذي نأمل أن يكون من عند الله. وللأسف، فقد أسهم المرض أيضا في زيادة الأسعار، وبالتالي في زيادة الاهتمام بإنتاج المخدرات وبيعها ونقلها وتخزينها. ويؤثر ذلك على ٩٠٠ ٠٠٠ أفغاني وعلى الجيران الرئيسيين، القريبين والبعيدين على السواء. ونرحب بالزيارة التي قام بها إلى كابول المدير التنفيذي الجديد لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات، الذي يعمل بهمة كبيرة ويمنح طاقة متجددة للمبادرات على الصعيدين الإقليمي والوطني في ذلك السياق.

وبشأن الانتخابات، أود أن أتناول بضع نقاط، ثماني نقاط تحديدا ولكنها جميعا نقاط قصيرة، نيابة عن المجتمع الدبلوماسي في كابول وبالأصالة عن نفسي.

أولا، على الرغم من أن الوقت تأخر كثيرا، فإننا لا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على مدى شعورنا جميعا بالفخر، وأنه ينبغي لنا ويجب علينا تهنئة الشعب الأفغاني وقوات الأمن الوطني الأفغانية والرئيس كرزاي على إجراء الانتخابات في بلد، نعلم أنه في حالة صراع وأنه يواجه ظروفا في غاية الصعوبة.

ثانيا، في النهاية، أدلى ٤,٢ مليون أفغاني من بين ١٠,٤ مليون ناخب مؤهل للتصويت بأصواتهم في الانتخابات على الرغم من الحالة الأمنية وعلى الرغم من توجيه طالبان لإنذارين شديدين لهم بعدم المشاركة في الانتخابات.

ثالثا، نقر بالعمل الدؤوب والملتزم والمكثف الذي أدته اللجنتان الانتخابيتان المستقلتان الأفغانيتان اللتان عينهما الرئيس.

رابعا، رحبت الأمم المتحدة والاتحاد الروسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا وتركيا جميعا بإعلان، وأكرر إعلان، اللجنتين الانتخابيتين في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وأخيرا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. عن التصديق على نتائج الانتخابات ولسي جيرغا (مجلس النواب) التي جرت في ١٨ أيلول/سبتمبر.

خامسا، شهدت انتخابات ١٨ أيلول/سبتمبر، شأنها في ذلك شأن جميع الانتخابات الأخرى السابقة، عددا كبيرا من حالات التزوير والمخالفات. وذاك أمر مؤسف، ولكننا نتعامل مع ديمقراطية فتية في بيئة شديدة الصعوبة. وبذلت اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية، وهما اللجنتان الانتخابيتان اللتان تعملان معا، محاولات وقامتا بالكثير من العمل الذي يجب أن نقر به، في مسعى إلى شطب حالات التزوير تلك التي تمكنتا من رصدها. وقد أرسلتا، بقيامهما بذلك، رسالة ضد الإفلات من العقاب والتي ربما تكون رسالة هامة يتعين أن يستمع إليها جميع الأفغان.

سادسا، يتعين علينا أن نقر باستقلالية جميع المؤسسات الأفغانية، الانتخابية والقضائية على السواء، وبأنها تعمل داخل مجالات اختصاص محددة بوضوح ووفقا للقوانين الأفغانية ذات الصلة والدستور الأفغاني.

سابعا، مع التصديق على جميع النتائج من جانب الهيئتين المخولتين بموجب القانون، وهما الهيئتان الانتخابيتان، تم الآن استكمال العملية الانتخابية من الناحية الإجرائية. وبصرف النظر عما سيفعله النظام القضائي وفقا لإجراءاته، ستكون الخطوة المتوقعة التالية هي الافتتاح الرسمي للبرلمان الجديد، عملا بالقانون الانتخابي.

وأخيرا، إننا نرحب بإعلان المتحدث الرسمي للرئيس كرزاي بأن الرئيس ينوي افتتاح البرلمان الجديد بحلول نهاية كانون الثاني/يناير.

وبعد أن فرغنا من كل ذلك، لا بد لنا من أن نتطلع إلى الإصلاح الانتخابي. ونحن ماضون في مناقشة المسألة مع جميع السلطات الأفغانية وأعضاء البرلمان الأفغاني. والشعور السائد هو أن هناك حاجة إلى الإصلاح الانتخابي الذي سيساعد على تجنب بعض المشاكل التي واجهتها الانتخابات الحالية والانتخابية السابقة. وتلك هي المهمة التي يجب أن نضطلع بها معا. ونحن على ثقة بقدرة الأفغان على اتخاذ نهج سياسي شامل لحل بعض المسائل المعلقة من أجل تحقيق المشاركة الجامعة – على الرغم من استبعاد بعض الجماعات العرقية من الانتخابات – ونأمل أن يتحقق ذلك قبل كانون الثاني/يناير.

وفي الختام، أود أن أشكر السلطات الأفغانية، وأعضاء مجلس الأمن، وصديقنا وزميلنا ممثل الاتحاد الأوروبي في كابول، وأصدقاءنا وزملاءنا ممثلي القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابول، على المساعدة التي تلقيناها باستمرار على تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي سنتمكن من تنفيذها – بشكل تزايدي – إذا تم تخصيص الموارد اللازمة في الميزانية القادمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2010/630)، والممثل الخاص ستيفان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الثرية بالمعلومات وعلى قيادته المتفانية والمقتدرة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أن أشارك صديقي العزيز، السيد دي ميستورا، تأبين الراحل السفير هولبروك، الذي ستبقى جهوده الدؤوبة من أجل تحقيق السلام والأمن في أفغانستان في الذاكرة لأعوام عديدة قادمة.

لقد وصلنا إلى نهاية عام تاريخي حافل بالأحداث في أفغانستان. وكان العام قد بدأ بمؤتمر لندن، الذي أعقبه عقد جيرغا السلام، ثم مؤتمر كابول، والانتخابات البرلمانية الثانية، فمؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في لشبونة. وخلال هذا العام، قطعنا أشواطا كبيرة نحو تحديد وتعزيز علاقتنا مع الشركاء الدوليين، وسعينا إلى تنشيط مشاركة الشعب الأفغاني في جميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام والأمن في بلدنا، وتعزيز التعاون مع شركائنا الإقليميين والاتصال مع المعارضة المسلحة.

وكان مؤتمر القمة في لشبونة معلما على الطريق صوب كفالة شراكة دائمة بين أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وكان من بين النتائج الرئيسية للمؤتمر اعتماد إطار الانتقال إلى قيادة أفغانية أوسع خلال السنوات الأربع القادمة على أساس نهج يتناول المقاطعات واحدة تلو أخرى.

وتم إنشاء آليات رفيعة المستوى تشمل أصحاب المصلحة الرئيسيين الوطنيين والدوليين للإشراف على العملية الانتقالية.

وسيشهد عام ٢٠١١ إطلاق العملية الانتقالية. وتجري حاليا الاستعدادات العملية لذلك الغرض. وسيشكل التزام شركائنا الدوليين بمواصلة وتسريع تجنيد وتدريب الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الأفغانية، وتوفير الموارد لهما، عنصرا أساسيا لأداء المهمة التي أُعيد تحديدها.

وقد أصدر مؤتمر قمة الناتو في لشبونة ثلاث رسائل رئيسية: أولا، الرسالة الموجهة إلى الشعب الأفغاني، ومفادها أن المجتمع الدولي لن يتخلى عن أفغانستان وسيظل يشارك الشعب الأفغاني حتى النهاية؛ ثانيا، الرسالة الموجهة إلى الإرهابيين والمتطرفين، ومفادها أنهم سيفشلوا في جهودهم لإعادة أفغانستان إلى عهود الظلم والطغيان؛ ثالثا، الرسالة الموجهة إلى المنطقة، ومفادها أن التعاون حيوي وأن الجيران لهم دور يؤدونه ومصلحة في أمن واستقرار أفغانستان.

إن تعزيز الأمن، الذي يظل على رأس أولويات الحكومة الأفغانية، يبقى التركيز الرئيسي لقوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وعلى الرغم من الحوادث المعزولة المتمثلة في الهجمات والتفجيرات الانتحارية من جانب طالبان والمتطرفين الآخرين، طرأ تحسن عام على الحالة الأمنية. ودلت التقييمات الأخيرة على أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية والقوات الأفغانية بدأت، للمرة الأولى خلال العامين الماضيين، باستعادة المبادرة العسكرية. وذلك ينطبق بشكل رئيسي على المقاطعات الجنوبية التي خضعت لفترة طويلة لحالة من انعدام الأمن. وتوسعت المنطقة الأمنية، بينما تمارس القوات الأفغانية تواجدا أوسع نطاقا في مناطق كانت في السابق تحت سيطرة مقاتلي العدو.

إن ذلك النجاح له تأثير مباشر على التصور العام. ففي القرى الأفغانية، وبخاصة في الجنوب، أقر السكان بالتقدم المحرز وبدأوا يتجاوبون مع السلطات الأفغانية المحلية والقوات الأفغانية والدولية. ويمثل توطيد دعم السكان المحليين عاملا حيويا لنجاح المشاركة الدولية في أفغانستان. وفي ذلك السياق، يجب استمرار التركيز على تأمين الخدمات الأساسية للأفغان، وكذلك تجنب وقوع الضحايا المدنيين أثناء العمليات العسكرية. إننا نرحب بزيادة التدابير لتعزيز التنسيق فيما بين القوات الدولية ومراجعة الأساليب المتبعة لمنع الأذى عن المجتمعات المحلية.

والآن بات جليا للجميع أن إنهاء الملاذات الآمنة في المنطقة يمثل عاملا أساسيا لنجاح الحملة الدولية لتحقيق الاستقرار في المنطقة وإزالة تهديد الإرهاب. ولا يمكننا التقليل من أهمية التصدي للملاجئ والملاذات الآمنة في المنطقة التي تُستخدم كمقرات قيادة وسيطرة للإرهابيين والمتطرفين. وبدون إحراز تقدم على تلك الجبهة، ستذهب جهودنا أدراج الرياح.

إن الانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخرا، وهي الثانية بعد سقوط نظام طالبان في عام ٢٠٠١، أعادت التأكيد على التزام الشعب الأفغاني بالعملية الديمقراطية. وتحدى الملايين من الأفغان التهديدات الأمنية وأدلوا بأصواتهم لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية. إن أحدا لم يتوقع أن تحقق العملية الانتخابية مستوى الكمال. فالظروف التي جرت في ظلها الانتخابات أدت إلى وقوع مخالفات، بما في ذلك إغلاق مراكز اقتراع وإلغاء الكثير من الأصوات من جانب الهيئات الانتخابية. وحسبما أعلن، ستفتتح دورة البرلمان الجديد في أواخر كانون الثاني/يناير.

وتواصل الحكومة الأفغانية تركيز اهتمامها على تعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة في المنطقة. فالتعاون

الإقليمي الفعال يمثل عاملا لا غنى عنه في التغلب على التحديات الكثيرة التي تواجهها أفغانستان وبلدان المنطقة. إننا نقيم الاتصالات على أعلى المستويات مع حكومة باكستان بشأن توسيع التعاون في مكافحة الإرهاب وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في كلا بلدينا.

كما أننا نستمر في تعزيز التعاون مع جميع البلدان المجاورة في المنطقة. وتحتل أفغانستان موقعا فريدا يتحول تدريجيا إلى مركز اقتصادي ومفترق طرق آسيوي في المنطقة الأوسع.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، شهدت عشق أباد حدثا تاريخيا في مؤتمر القمة، الذي ضم تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، حيث تم التوقيع على اتفاقات هامة لتنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز. وكان مؤتمر القمة خطوة رئيسية إلى الأمام نحو تحقيق إطار التعاون الإقليمي لتأمين الطاقة وأمن الطاقة.

ومع بداية المرحلة الانتقالية، ستصبح إعادة الإدماج والمصالحة على رأس أولويات مساعي الحكومة الأفغانية. وفي حقيقة الأمر، إن المصالحة غدت بُعدا سياسيا أساسيا في استراتيجية الانتقال. ولكي تكون هناك مصالحة، يجب أن تكون الطالبان مستعدة للانخراط بصدق في محادثات سلام؛ ولكي تنجح المصالحة، يجب أن تلقى الطالبان سلاحها وتنبذ العنف وتختار طريق السلام. فالنجاح يكمن في صون أصولنا الأساسية: القيادة الأفغانية وملكية عملية المصالحة. هناك أيضاً دور للآخرين – المجتمع الدولي والمنطقة والأمم المتحدة – لدعم الحكومة الأفغانية كيما تنجح في جهودها من أجل المصالحة.

لقد عملت الحكومة الأفغانية جاهدة صوب تنفيذ أهدافنا في الأمن والتنمية والحوكمة. ويرد موجز للتقدم المحرز في كل تلك المجالات الثلاثة مؤخراً في التقرير المرحلي للمجلس المشترك للتنسيق والرصد بشأن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية في أفغانستان، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت النتائج عموماً مشجعة للغاية، وخصوصاً في مجالات الحوكمة والشفافية الوطنية والمساءلة. وفي الأيام المائة الأولى منذ مؤتمر كابول، نفذ ٩٥ في المائة من الأنشطة المرسومة لإنشاء حكومة ذات كفاءة وفعالية، بما في ذلك تعيين ٢٤ من حكام الولايات الجدد وإعداد قوانين جديدة لمكافحة الفساد.

وستواصل الحكومة الأفغانية السعي إلى تنفيذ فعال وحسن التوقيت لكل الاستراتيجيات الوطنية ذات الأولوية. وفي هذا الصدد، نقوم برصد التقدم والتحديات بالنسبة لكل البرامج من خلال آلية الرصد المنشأة حديثاً.

وأهم تقييم للحالة في أفغانستان هو ما يأتي من الأفغان أنفسهم. ووفقاً لاستطلاعات أجريت مؤخراً، تشير اتجاهات الرأي العام في أفغانستان إلى أن أغلبية الأفغان ما زالوا يقيّمون حكومتهم على نحو إيجابي ويؤيدون جهود المصالحة الوطنية، وأهم من ذلك، أنهم يتشاطرون الرأي بأن البلد ماضٍ في الاتجاه الصحيح.

وإذ تبدأ الفترة الانتقالية، هناك دور واضح لكل من الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. ففي السنوات الأربع القادمة، سيتحدد مقياس النجاح بقوة شراكة المجتمع الدولي وأفغانستان. ويجب أن ينصب التركيز من خلال هذه الشراكة على بناء قدرة الحكومة الأفغانية على الاضطلاع بالمسؤولية. والعملية الانتقالية تتجاوز تدريب القوات الأمنية الأفغانية؛ وشراكتنا يجب ألا تقتصر على التصدي بفعالية للحالة الأمنية فحسب، بل أن تتعداها لتشمل التنمية والحوكمة أيضاً.

إن وجود أفغانستان مستقرة ومزدهرة يتطلب وحدة الفهم ووحدة الجهود ووحدة العمل. وأؤكد للمجلس أننا لن نألو جهداً في القيام بدورنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدتي، على كلماتكم الطيبة عني وعن وفدي.

في إطار الموضوع قيد المناقشة اليوم، أود أن أبدأ بياني بتذكر السفير هولبروك وإرثه الكبير. لقد توفي بينما كان يبذل قصارى جهده من أجل المساعدة على أن تكون أفغانستان مستقرة ومزدهرة. خسارتنا فيه فادحة، وسوف يفتقد العالم دبلوماسياً فذاً، عمل بلا كلل من أجل السلام والأمن الدوليين.

وعودة إلى موضوع جلسة اليوم، أود أن أوجه تحية حارة إلى السفير تانين الذي يسرنا رؤيته دائماً. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/630) والمبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي ميستورا، على جهوده القيمة وإحاطته الإعلامية الشاملة والثاقبة.

أود التأكيد مرة أخرى على أننا نقدر كثيراً جدا جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، وجهود السيد دي ميستورا في أفغانستان، ولاسيما المساعدة المقدمة أثناء الانتخابات. ويشجعنا أن الأمم المتحدة قد عقدت العزم على بذل أقصى جهودها، حتى في وجه الاعتداءات.

وتركيا تدين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي على مجمع الأمم المتحدة في هرات في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. ينبغي ألا تعوقنا تلك الهجمات الإرهابية المدبرة. ولا ينبغي لها إلا أن تقوي عزمنا على مساعدة الشعب الأفغاني في إرساء سلام واستقرار دائمين. ونحيي شجاعة موظفي البعثة، مؤكدين لهم دعمنا وتضامننا المستمرين.

لقد كان ٢٠١٠ عاماً مهماً وعلامة بارزة في أفغانستان. وعلى الرغم من أن الحالة ما زالت خطيرة وتتطلب جهوداً مكثفة ومنسقة ومستمرة، نعتقد أن الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي يمضيان على المسار الصحيح في أفغانستان. ففي مؤتمري لندن وكابول أوائل هذا العام، ثم في مؤتمر القمة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في لشبونة مؤخراً، أقر المجتمع الدولي وأفغانستان عملية الانتقال المستدام إلى الملكية والمسؤولية الأفغانيتين.

ونؤمن دوماً بأن ضمان إدامة الإنجازات التي تحققت في أفغانستان حتى الآن يرتبط ارتباطاً مباشراً بتوطيد الملكية الأفغانية وتمكين الشعب الأفغاني. وفي هذا الصدد، يسرنا ما تبديه الحكومة الأفغانية من إرادة سياسية قوية للمضي بهذه العملية قدماً، واضطلاعها بدورها في تنفيذ عملية كابول. وفي نفس الوقت، ينبغي ألا يفسر الانتقال بأي حال من الأحوال على أنه يعني ''الخروج''. إنها عملية تدريجية ولا رجعة عنها ستحددها احتياجات المؤسسات الأفغانية ومتطلباتها. ولذلك، ينبغي أن يكون المجتمع الدولي وفياً لالتزاماته وأن يوائم المساعدة التي يقدمها لتتوافق مع ظروف الحكومة الأفغانية وأولوياتها ومتطلباتها.

ونرى أن للأمم المتحدة عموماً، والبعثة بصفة خاصة، دوراً هاماً في الجوانب المدنية للانتقال. وحتى يكون الانتقال فعالاً ولا رجعة عنه، يتعين أن تكون المؤسسات الأفغانية قوية وقادرة، ودعم الأمم المتحدة أساسي في هذا الصدد. ولذلك، يجدر بنا أن نتأكد من أن الممثل الخاص للأمين العام والبعثة تتوفر لديهما الوسائل والموارد التي يحتاجان إليها لتقديم المساعدة المطلوبة.

إن السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان يتطلبان في نهاية المطاف مصالحة سياسية. وينبغي السعي في إطار تلك العملية إلى شمول جميع قطاعات المجتمع، ومنحها فرصاً عادلة لخدمة القضية الأفغانية والتمكين من تمثيلهم فيها. وعليه، نرحب بإنشاء الرئيس كرزاي مجلس السلام الأعلى وتنفيذ برنامج السلام وإعادة الاندماج الأفغاني. ونرحب أيضاً بإنشاء فريق دعم السلام في إطار البعثة لتقديم الدعم للعملية حسب الاقتضاء.

ونعتقد أن الانتخابات مطلب آخر للسلام والاستقرار وتطبيع المناخ السياسي في أفغانستان. وفي هذا الصدد، فإن إجراء الانتخابات البرلمانية الثانية منذ عام ٢٠٠١ حسب المرسوم، في ١٨ أيلول/سبتمبر، رغم الأحوال الأمنية الصعبة، كان مرحلة مهمة في العملية السياسية الحيوية الأهمية. وتشيد تركيا بحكومة أفغانستان على جهودها العازمة تحت قيادة الرئيس كرزاي لإنجاز تلك العملية، بدعم من المجتمع الدولي.

كما نحيي الشعب الأفغاني على اهتمامه ومشاركته الفعالة في الانتخابات. وندين كل الاعتداءات والمحاولات الرامية إلى تقويض عملية الانتخابات عن طريق العنف. ونقدم تعازينا فيما يتعلق بمن فقدوا أرواحهم.

وإذ ندرك أنه كانت هناك مخالفات، فإننا نقدر الدور الهام الذي قامت به الأجهزة الانتخابية الأفغانية للتأكد من شفافية الانتخابات ومصداقيتها قدر الإمكان. وتحدونا رغبة صادقة في أن تفيد نتائج الانتخابات البرلمانية التي أعلنتها اللجنة المستقلة للانتخابات شعب أفغانستان. وبدء عمل البرلمان الجديد على وجه السرعة سيسهم بشكل مباشر في نجاح العملية التي ستضطلع السلطات الأفغانية بالمسؤولية في بلدها بموجبها. كما أن من شأنه أن يعزز الوحدة الوطنية والتضامن، وهو أمر حتمي لسلام واستقرار دائمين.

وفي حين أن دعم المجتمع الدولي قاطبة للعملية في أفغانستان أساسي الأهمية، فإن الكثير من التحديات التي تواجهها أفغانستان يستلزم الدعم البناء من شركائها الإقليميين، بالدرجة الأولى. ولذلك السبب تنشط تركيا بشكل خاص في كفالة التعاون بين أفغانستان وجيرانها، وكذلك في جميع أنحاء المنطقة، بغية تشجيع البلدان المعنية على العمل معا لمواجهة التحديات التي تؤثر عليها ككل. وفي هذا الصدد، استضفنا مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الرابع بشأن أفغانستان في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر، وعقد على هوامشه منبر الأوساط الأكاديمية لأفغانستان، باشتراك أوساط أكاديمية من بلدان مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الرابع بشأن أفغانستان.

وسيعقد الاجتماع الخامس على مستوى القمة لعملية القمة الثلاثية لتركيا – أفغانستان – باكستان في اسطنبول في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وقد تطورت عملية القمة الثلاثية التي انطلقت في عام ٢٠٠٧ إلى منبر ينبض بالحياة من شأنه أن يتيح تطوير التعاون المتعدد الأبعاد في مجموعة عريضة من المجالات.

وتركيا على ثقة بأن استقرار أفغانستان، وكذلك وئامها الاجتماعي والسياسي، سيزداد قوة في المستقبل. ويتطلب تنفيذ العملية قيادة حازمة من جانب السلطات الأفغانية، وتعاونا وثيقا من قبل شركاء أفغانستان. ومن جانبها، تقف تركيا على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة لأفغانستان ما دام ذلك مطلوبا.

السيدة جولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على التقرير الشامل المعروض علينا (S/2010/630)، ونود بالطبع أن نشكر ممثله الخاص، السيد ستيفان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

لقد رحبت البوسنة والهرسك بإجراء الانتخابات البرلمانية الأفغانية في ١٨ أيلول/سبتمبر وهي تشيد بالشعب الأفغاني على مشاركته في تلك الممارسة الديمقراطية الهامة، بالرغم من البيئة السياسية والأمنية والجغرافية التي تتسم بالتحديات وشهدت زيادة في عدد الحوادث والإصابات في صفوف المدنيين في يوم الاقتراع. ونثني على المؤسسات والهيئات الانتخابية الأفغانية على العمل الشاق الذي قامت به. ورغم جميع الصعوبات، فإن إجراء الانتخابات يمثل أساسا هاما لبناء مستقبل أفغانستان. ونتفق تماما مع وجهة نظر الأمين العام التي مفادها أنه يتعين على المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن يستمرا في تقديم دعمهما التقني والسياسي في السعي للإصلاح الانتخابي على المدى البعيد بغية تحسين قدرة السلطات الأفغانية الانتخابية.

وتعتبر البوسنة والهرسك تعزيز السلام وإعادة الإدماج من الأدوات الهامة لبناء مستقبل أكثر إشراقا لأفغانستان. ونرحب بافتتاح الرئيس حامد كرزاي مجلس السلام الأعلى في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك بالقرار الذي اتخذته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بإنشاء قدرة داخلية للاستجابة لطلبات محددة من المجلس بشأن تقديم المساعدة التقنية والعملية. ونتوقع أن تستمر تلك الخطوات العملية في الزيادة وأن تساعد في تهيئة مسار ثابت لعملية المصالحة بصورة عامة.

ومما يثلج الصدر أيضا أن الحكومة الأفغانية قد حققت أهدافا من أجل زيادة حجم الجيش الأفغاني الوطني والشرطة الوطنية الأفغانية، واعتمدت خطط عمل لمكافحة الفساد. ولقد سرّنا بصورة خاصة أن نعلم أن الحكومة قد أقرت بندا جديدا في ميزانية الدولة للجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة. وتلك علامة تبعث على الأمل بالنسبة لعمل اللجنة في المستقبل، الذي نأمل أن يستمر في جعل حماية حقوق الإنسان مسألة أساسية في تطور أفغانستان في المستقبل. وفضلا عن ذلك، نرحب بالتدابير الإيجابية التي اتخذت في مجال الوصول إلى العدالة وذلك بافتتاح مكاتب المساعدة القانونية التابعة لوزارة العدل في العديد من المقاطعات. ومن شأن هذا أن يمثل خطوة عملية مشجعة من شأنها أن تتيح للشعب الأفغاني المزيد من الثقة بنظام العدالة في بلده.

أما بخصوص اتساق المعونة، فإن البوسنة والهرسك ترحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعم تنسيق الأنشطة الإنمائية على الصعيد دون الوطني. ونشاطر الأمين العام الرأي بأن تنسيق مجالس التنمية في المقاطعات والمانحين مع العمليات التي تقودها الحكومة مسألة أساسية لمستقبل التنمية.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية، فإننا نؤيد بقوة عودة اللاجئين ونرحب بعودة أكثر من ٠٠٠ ١١٢ لاجئ أفغاني في عام ٢٠١٠، وهو حوالي ضعف العدد الذي عاد في عام ٢٠٠٩. ولم يكن ذلك ممكنا بدون المساعدة القيمة التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها. ونشيد بعمل جميع الأطراف المعنية بتهيئة الظروف الضرورية للعودات، بما في ذلك تحسين الأمن في بعض أجزاء أفغانستان، وتوفير فرص العمالة ومشاريع الحكومة الأفغانية لتوزيع الأراضي. ونكرر ندائنا إلى جميع الجهات الفاعلة من أجل أن تستمر في عملها القيم لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق العودات المستدامة اقتصادياً.

ويثلج صدرنا تطوير التعاون الإقليمي بين أفغانستان وجيرانها، وفي ذلك السياق، نرحب بالدور الذي تضطلع به تركيا في تيسير المشاركة الإقليمية في أفغانستان والدفع بها قدما. ونأمل أن تؤدي التوصيات بشأن أولوية الاستثمار التي أصدرها مؤخرا مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن

أفغانستان إلى المزيد من تشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي وأن يتمخض عنها إحراز نتائج ملموسة على أرض الواقع.

ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في مجال إزالة الألغام، الأمر الذي سيساعد البلاد في مسارها نحو التنمية الاقتصادية، لا سيما المجتمعات الريفية. وتشمل المنافع الملموسة لهذه الإجراءات تحسين الأمن للشعب الأفغاني، وكذلك فتح الأراضي للنظام الجديد لسكك الحديد.

وتلاحظ البوسنة والهرسك مع شعور بالقلق أن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان قد تدهورت بصورة كبيرة مقارنة بالسنوات الماضية. ولا يزال يساورنا القلق بصورة خاصة حيال المدنيين الذين ما زالوا يعانون من الهجمات المميتة في جميع أنحاء البلاد. وما زالوا أكثر الأهداف عرضة، وندعو جميع الأطراف ذات الصلة إلى أن تضاعف جهودها في هذا المجال لحماية المدنيين. ويجب علينا استعمال جميع مواردنا لحماية السكان الأبرياء.

وفيما يتعلق بدعم البعثة ومسائل العمليات لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فإننا نرحب بالتوقيع على اتفاق بين الأمم المتحدة والكويت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لإنشاء مكتب دعم للبعثة في الكويت وذلك للمساعدة في الحفاظ على مستوى مهامها التقنية والإدارية الحيوية في بيئة آمنة.

وفي ختام بياني، نود أن نشكر موظفي البعثة وجميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان على تفانيهم في عملهم لتحسين حياة الشعب الأفغاني بشكل يومي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد دي ميستورا على تحليله الدقيق للحالة في أفغانستان. ونقدر أيما تقدير عمل السيد دي ميستورا والبعثة التي يرأسها.

إن عملية كابول تمر بمرحلة فاصلة في استمرار الظروف المتوترة في حالة البلاد العسكرية والسياسية. فلا تزال الأنشطة الإرهابية من طالبان والقاعدة تشكل مصدر التهديد الرئيسي لأفغانستان والمنطقة ككل، التي شهدت زيادة في أعمالهما العنيفة التي تستهدف السكان المدنيين وموظفي الأمم المتحدة.

ونلاحظ النجاحات التي حققها الوجود العسكري الدولي في جنوب أفغانستان. ولسوء الحظ، فهو حتى الآن ليس جزءا من اتجاه إيجابي طويل الأجل. وفي الوقت نفسه، ينشط المتطرفون بصورة أكبر في شمال البلاد وشمالها الشرقي. ويتعين على قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية أن توسع أنشطتها لمكافحة انتشار انعدام الاستقرار في شمال البلاد وعبر الحدود، وأن تقوما معا بتسوية المهام المعقدة التي تنطوي على تطبيع الحالة في أفغانستان.

انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية سيحدث فقط عندما تفي بالولاية التي أناطها بها مجلس الأمن. وذلك سيتطلب تشكيل قوات وطنية مسلحة مدربة تدريبا متعدد الأطراف وقادرة، بمفردها، على محاربة الإرهاب واللصوصية والجريمة المرتبطة بالمخدرات، وعلى إشاعة الاستقرار في عموم الحالة في أفغانستان.

وإننا نؤيد سياسة القيادة الأفغانية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ويتمثل حجر زاوية تلك المصالحة في اعتراف القوات المعادية للحكومة بالدستور الأفغاني ووقف كفاحها المسلح وقطع صلاتها بالقاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى. وأي تفسير آخر للمصالحة الوطنية سيعده المتطرفون بصورة قاطعة بأنه علامة على استعداد المجتمع الدولي للإذعان ولتقديم التنازلات بشأن شروط المصالحة. وإننا نؤكد من جديد حتمية الحاجة إلى تشديد نظام الجزاءات الفعال المفروض بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

إننا نعتبر إجراء الانتخابات البرلمانية إنجازا للحكومة الأفغانية. ونتوقع من برلمان البلد المنتخب حديثا أن يقوم، من خلال التعاون مع رئيس الجمهورية وأفرع السلطة الأخرى، بالنهوض ببناء دولة في أفغانستان يعمها السلام وتتمتع بالاستقلال والرخاء وتلتزم الحياد.

إحدى المسائل الملحة على جدول الأعمال هي تكثيف الجهود الدولية في مكافحة العقاقير المخدرة. وإننا نلاحظ تكريس اهتمام متزايد في التقرير لتلك المسألة. فعوائد المخدرات تغذي آلة حرب الطالبان وتشيع الفساد في الهياكل الحكومية وتعرقل بناء اقتصاد سليم. وبعد اقتران الاتجار بالمخدرات في أفغانستان بالإرهاب، فإنه أصبح الآن تهديدا للسلم والاستقرار الدوليين.

لقد ثبت حتى الآن أن من المستحيل عكس مسار النمو المتزايد في حجم المواد الأفيونية الآتية من جمهورية أفغانستان الإسلامية. وإن الانخفاض الحاد في محصول هذا العام من خشخاش الأفيون كان بسبب إصابة المحصول بالمرض. واستنادا إلى البيانات الصادرة مؤخرا عن مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، كان حجم مساحة محاصيل المخدرات التي تم استئصالها في عام ٢٠١٠ أقل مستوى أثناء السنوات الخمس الماضية.

واستنادا إلى البيانات الواردة في تقرير الأمين العام عن اتساع الحاجز الفاصل بين أسعار المواد الأفيونية وأسعار المحاصيل الزراعية الأخرى، يمكن للمرء أن يخلص إلى أن جاذبية الاستثمار في صناعة المخدرات والاتجار بها ما انفكت تتعاظم. ونود مرة أخرى أن نؤكد على الحاجة إلى مزيد من الخطوات الفعالة للاستئصال الفعلي لمحاصيل المخدرات ومختبرات تصنيعها. وفي المؤتمر الدولي الثالث الذي سيعقد في العام المقبل ضمن إطار عملية باريس – موسكو بشأن محاربة المخدرات الأفغانية، نتوقع اعتماد قرارات جادة تسمح بتطوير جهود شاملة على امتداد كامل سلسلة تصنيع المخدرات والإمداد بها، بدءا باستئصال محاصيل المخدرات وبنيتها الأساسية ووضع العلامات على السلائف وانتهاء بشمول تجار المخدرات ووضع أسمائهم في قوائم الجزاءات.

ويعتزم الاتحاد الروسي أن يزيد زيادة كبيرة مساهمته في تنفيذ برنامج مكافحة المخدرات الخاص من أجل أفغانستان التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة. وأثناء مؤتمر قمة روسيا – الناتو المعقود في لشبونة، استرعى رئيس الاتحاد الروسي ديمتري مدفيديف مرة أخرى الاهتمام إلى اقتراحنا الذي قدمناه قبل وقت طويل بإرساء أسس التعاون لمكافحة المخدرات الأفغانية بين الناتو ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تنخرط في حرب ضروس ضد الاتجار بالمخدرات في إطار عملية ''القناة''. والواقع أن عددا كبيرا من أعضاء الناتو يشاركون بصفة مراقبين وطنيين في تلك العملية.

وتقدم روسيا للوجود العسكري الدولي دعما حقيقيا في جهوده لتثبيت استقرار الحالة في أفغانستان. وفي مؤتمر قمة روسيا – الناتو في لشبونة، تم التوصل إلى اتفاق يقضي بأن شروط النقل التي تسمح روسيا بموجبها للناتو بنقل شحنات البضائع إلى أفغانستان ستشمل أيضا مركبات النقل أثناء العودة. ونعتزم التوسع في تدريب أفراد هياكل إنفاذ القانون في أفغانستان وآسيا الوسطى وباكستان، في ميدان محاربة المخدرات في المقام الأول. وقد تم الاتفاق على حزمة الهليكوبترات لتدريب الطيارين الأفغان ولإمداد طائرات الهليكوبتر الروسية بالمعدات وصيانتها للوفاء باحتياجات قوات الأمن الأفغانية.

ونحن نساعد أفغانستان أيضا على الصعيد الثنائي. إذ نقدم لسلطات إنفاذ القانوني فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة اللازمة لها. ونقدم الآن التدريب

للشرطة الأفغان وللمتخصصين في الشؤون المدنية، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد المنح المقدمة لهم. ونقف على أهبة الاستعداد لتأهيل المرافق التي بُنيت أصلا بمساعدة الاتحاد السوفيتي والتي تعتبر ضرورية للغاية في تأهيل الاقتصاد الأفغاني.

ونؤيد الأمين العام في عزمه على المساعدة في تطوير تعاون إقليمي فعال لحسم مشاكل أفغانستان. وذلك المسعى المشترك تساهم فيه منظمات إقليمية وتشكيلات كثيرة، بما فيها منظمة شنغهاي للتعاون. ونؤيد عموما استنتاجات التقرير ومقترحاته، غير أننا نحبذ أن يكون تحليل التقرير لتأثير الحالة في أفغانستان على السلم والأمن الدوليين مضمونيا أكثر.

السيد بارم (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعلن تأييدي لعبارات التقدير التي وجهها السفير ديكارلو لزملائنا الذين سيغادرون المجلس في نهاية هذا العام. وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في تأبين ريتشارد هولبروك، الدبلوماسي اللامع الذي سنفتقده بشدة. وبالإضافة إلى عبارات المواساة التي تقدم بها وزير خارجية بريطانيا، أود أن أعرب عن تعازي الوفد البريطاني لأسرة السفير هولبروك ولوفد الولايات المتحدة ولحكومة الولايات المتحدة وشعبها.

نحن ممتنون للأمين العام على تقريره (S/2010/630) وللممثل الخاص على إحاطته الإعلامية.

المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع على الطريق المؤدي إلى أفغانستان الأكثر أمنا والأكثر استقرارا. ولئن كانت تحديات كبيرة ما زالت باقية، فإن من المهم أن نعترف بأن التقدم يجري تحقيقه. وهذا التقدم يحرز من خلال شراكة مع الحكومة الأفغانية. والأمر البارز بصورة متزايدة هو أن الحلول للتحديات التي نواجهها حلول يقودها ويملكها الأفغان.

ونرحب بإعلان النتائج النهائية المصادق عليها لانتخابات أفغانستان البرلمانية في عام ٢٠١٠، ونتطلع إلى شغل أعضاء البرلمان الجديد مقاعدهم في أسرع وقت ممكن. ونحيي الناخبين والمسؤولين والمرشحين الأفغان على شجاعتهم قبل وأثناء وبعد يوم الاقتراع. وإن المملكة المتحدة تدين بأشد لهجة ممكنة المحاولات التي لجأ إليها المتمردون لتقويض عملية الانتخابات، والعنف الموجه ضد مراكز الاقتراع وضد الناخبين. لقد أُجريت الانتخابات في ظل ظروف حافلة بالتحديات. وإن مفوضية الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية تستحقان التهنئة على التحسينات التي طُبقت في سياق هذه الانتخابات وعلى جهودهما للتقليل إلى الحد الأدنى من التزوير الانتخابي.

ومما يتسم بالأهمية الآن التركيز على الإصلاح الانتخابي الطويل الأمد. وفي مؤتمر كابول تعهدت الحكومة الأفغانية بتعزيز الإطار الانتخابي لأفغانستان. وإننا نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء الدعم والزخم لجدول أعمال واقعي للإصلاح يقوده الأفغان، ونقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة أينما نستطيع، إلى جانب المجتمع الدولي الأوسع.

أفغانستان كانت موضوعا محوريا في مؤتمر قمة تشرين الثاني/نوفمبر لحلف الناتو في لشبونة. وترحب المملكة المتحدة بالالتزام المستمر لجميع الأمم الـ ٤٨ المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية بخدمة قضية جعل أفغانستان بلدا آمنا ومستقرا. وإن المملكة المتحدة، بدورها، ستعمل إلى جانب شركائنا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية والحكومة الأفغانية من أجل تحقيق أهداف الرئيس كرزاي بنقل قيادة المسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية في جميع

المقاطعات بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وعملية الانتقال ستعتمد، بالطبع، على الظروف السائدة في كل قطاع وفي كل مقاطعة.

ونرحب بالنهج السباق لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدعم الجوانب المدنية من الانتقال عن طريق إعطاء الأولوية في التعيينات في الوظائف، والدعم الذي تقدمه للسلطات المؤقتة. ونتطلع إلى تلقي تفاصيل أخرى عن هذا الموضوع من الممثل الخاص دي ميستورا في الوقت المناسب.

الانتقال سيشهد تحول دور القوة الدولية للمساعدة الأمنية من القتال إلى زيادة التدريب والرصد والدعم. ومما يبعث على الاطمئنان الالتزامات التي سبق للبلدان المساهمة أن قدمتها لبعثة الناتو للتدريب في أفغانستان. إن جهودنا في ميدان التدريب حاسمة الأهمية لزيادة قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية وللتمكين من تحقيق الانتقال. ولئن كانت التبرعات قد قُدمت لسد العجز الآني في أعداد المدربين في مجالات الأولوية، فإن المملكة المتحدة ستواصل الطلب بإلحاح من شركائنا الدوليين بأن يكفلوا أن تكون الموارد التي تحتاجها بعثة الناتو للتدريب موضوعة تحت تصرفها حتى تتمكن من الوفاء بمقاصدها.

الإصابات المدنية تبعث على عميق القلق لدى المملكة المتحدة. ونرى أن من المهم التأكيد مجددا على حقيقة أن العدد الأكبر من تلك الإصابات ناتج عن أعمال المتمردين وليس عن أعمال القوات الموالية للحكومة. وإننا نرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية للتقليل من الإصابات بين المدنيين إلى الحد الأدنى.

العملية السياسية التي يقودها الأفغان ضرورية لوضع الركائز التي يستند إليها التقدم العسكري الذي تحرزه القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الأفغانية في هذا الشأن، بما في ذلك افتتاح مجلس السلام الأعلى لقيادة جهود السلام والاندماج، وتطوير برنامج فعال ومستدام للاندماج. وإننا نؤيد هذه العملية السياسية لجميع الأفغان الذين يوفون بشروط الحكومة الأفغانية ويقطعون صلاتهم بالقاعدة وينبذون العنف ويوافقون على العيش ضمن الإطار الدستوري الأفغاني.

وكما يوصي الأمين العام في تقريره، من المهم أن يدعم المجتمع الدولي الحكومة الأفغانية في المضي قدما بذلك العمل المهم. ونتطلع إلى اضطلاع فريق دعم السلام التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور مهم في هذا الصدد.

وأخيرا، تمثل أفغانستان أولوية بالنسبة للملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وستبقى كذلك. ورغم أن التحديات التي نواجهها هائلة، إلا أننا ملتزمون تماما بهدف استتباب الأمن في أفغانستان وسنواصل دعم البعثة في جهودها وستيفان دي ميستورا في قيادته الفعالة للغاية، لتحقيق ذلك الهدف.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود، أولا، أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام ستيفان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا والزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لرجال ونساء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الذين أظهروا التزاما عميقا بهذه المهمة الصعبة جدا. وأقدر، بالطبع، حضور صديقنا السفير تانين وبيانه.

أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن حزني الشديد لفقدان السفير ريتشارد هولبروك، المبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية إلى أفغانستان وباكستان. ستبقى ذكرى

حياته التي كرسها للمجتمع الدولي خالدة. أود أن أتقدم بخالص عزائي إلى أسرته.

ترحب اليابان بالتصديق على النتائج النهائية لانتخاب أربعة أعضاء في البرلمان الأفغاني عن طريق عملية انتخابية أدارها الأفغان أنفسهم، رغم أننا ندرك أن آخر تقرير للأمين العام (S/2010/630)، يشير إلى أنه كان هناك غش ومخالفات على نطاق واسع. ونشيد بالمواطنين الأفغان على مشاركتهم في الانتخابات حتى يتسنى لهم أن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم. ونشيد بالسلطات الأفغانية المعنية، بما فيها اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية. ونتوقع أن تمضي عملية إعادة إعمار وتنمية أفغانستان بسلاسة في ظل البرلمان المنتخب حديثا. كما نأمل أن تبذل الحكومة الأفغانية قصارى جهدها من أجل إجراء إصلاحات انتخابية طويلة الأمد لإطلاق نظام انتخابي أكثر حرية وشفافية من خلال الدعم القوي من البعثة والمجتمع الدولي.

وترحب الحكومة اليابانية بالإنجاز الكبير الذي حققه مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في لشبونة في تشرين الثاني/نوفمبر. كان تأكيد حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي والشركاء على التزامهم بتهيئة الظروف التي ستمكن القوات الأفغانية من الاضطلاع بالمسؤولية عن الأمن في البلد بنهاية عام ٢٠١٤، خطوة مهمة. إن اليابان عازمة على تقديم المساعدة لتعزيز قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية عن طريق التعاون والتنسيق التامين لعملها مع البعثة والمانحين الدوليين الآخرين. لقد وافق البرلمان الياباني مؤخرا على ميزانية تكميلية لتقديم ٥٤٠ مليون دولار من المساعدات في إطار صفقة تصل قيمتها إلى ٥ بلايين دولار على مدى خمس سنوات. وتقدم اليابان المساعدات في مجال المرتبات وعتاد الشرطة الوطنية الأفغانية. وبالإضافة إلى ذلك، نعتزم التعاون مع تركيا في تدريب الشرطة وسنعزز مساهمتنا في الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الأفغاني. إننا نريد مخلصين أن نسهم في تعزيز القدرة الأمنية للحكومة الأفغانية. وفي هذا الصدد، تنظر اليابان بشكل ايجابي في إمكانية إرسال عاملين في المجالين الطبي والصحي من أفراد قوة الدفاع الذاتي للتعليم والتدريب الطبي للجيش الوطني الأفغاني.

وتحقق، في مؤتمر كابول في تموز/يوليه، تقدم مهم صوب تنمية البلد عندما قدمت القيادة الأفغانية برنامجها للأولويات الوطنية، الذي تعهد المجتمع الدولي بمواءمة مساعداته معه. إن تحسين الحكم في أفغانستان ضروري من أجل تنمية البلد في المستقبل. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تتصدى الحكومة الأفغانية للفساد.

ونرحب بافتتاح المجلس الأعلى للسلام. ومن المهم أن تنفذ الحكومة الأفغانية البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج – الذي أنشئ في مؤتمر كابول – بصورة مطردة بغية تحقيق نتائج ملموسة وإحراز مزيد من التقدم في عملية إعادة الإدماج، التي لا بد أن تقودها الحكومة الأفغانية بدعم من المجتمع الدولي. ومن المهم ألا يقدم المجتمع الدولي، بما في ذلك اليابان، التمويل اللازم للبرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج فحسب، بل والأفكار والمشورة العمليتين لمشاريع التنمية.

وبعد الدخول في مرحلة جديدة من نقل المسؤولية إلى الأفغان، تضطلع البعثة الآن بدور متزايد الأهمية في دعم الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني. إن الدور التنسيقي للبعثة مهم لإحراز تقدم في عملية كابول. ونقدر كثيراً الجهود الدؤوبة للممثل الخاص للأمين العام ستيفان دي ميستورا. وسنواصل التعاون معه ومع البعثة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن إسهام اليابان، حتى بعد أن تترك مجلس الأمن، ستظل بدون تغيير.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ستيفان دي ميستورا

والسفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على الإحاطة الإعلامية والبيان اللذين قدماهما على التوالي.

نشرت اللجنة الانتخابية المستقلة مؤخرا نتائج الانتخابات البرلمانية في أفغانستان. كان إجراء تلك الانتخابات حدثا رئيسيا في الحياة السياسية لأفغانستان هذا العام، وشكل خطوة كبيرة أخرى صوب إدارة الشعب الأفغاني لشؤون بلده بنفسه. ويحدونا وطيد الأمل أن يغتنم الشعب الأفغاني هذه الفرصة لمواصلة توطيد الوحدة والتوافق والدفع قدما من أجل التحقيق المبكر للسلام والمصالحة والتنمية.

إن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو دائم في أفغانستان مصلحة عامة للمجتمع الدولي. وتمر عملية السلام وإعادة البناء الأفغانية حاليا بفترة انتقال حرجة ما برحت تواجه خلالها تحديات عديدة. ولا بد أن يمتلك الأفغان تلك العملية بفعالية ويكون لهم دور الريادة فيها.

وتدعم الصين الحكومة الأفغانية في جهودها الرامية إلى تعزيز بناء قدراتها الوطنية لتبسط سلطتها بفعالية على كامل أراضيها. ولا بد من بذل جهود متوازنة للنهوض بجميع القطاعات – بما في ذلك التنمية الاقتصادية والأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية والحوكمة وسيادة القانون ومراقبة المخدرات – بغية إحراز تقدم مستمر في عملية كابول. ونشجع الحكومة الأفغانية على اتخاذ تدابير فعالة لتسريع تنميتها الاقتصادية وتحسين سبل معيشة شعبها.

وتدعم الصين التقدم المحرز في بناء الشرطة وقوات الأمن الأفغانيتين، وبالتالي تحسين قدرة البلد على صون الأمن الوطني. وينبغي إجراء نقل المسؤولية عن الأمن إلى الحكومة الأفغانية على نحو منظم بشرط كفالة الأمن والاستقرار.

وندعم الحكومة الأفغانية في النهوض ببرنامج السلام وإعادة الإدماج. ونأمل أن تتشاور بجدية مع شعبها ومختلف الفصائل السياسية لتوسع بثبات القاعدة السياسية من أجل المصالحة.

وتحقيقا للسلام والاستقرار والتنمية الدائمة، لا تزال أفغانستان تحتاج إلى الاهتمام والدعم المستمرين للمجتمع الدولي. ولا بد من أن يحترم المجتمع الدولي استقلال وسيادة وسلامة أراضي أفغانستان، وأن يفي بالتزامه بمساعدة البلد واحترام أولوياته في تلك العملية.

والأمم المتحدة شريك هام في عملية السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان. وتدعم الصين الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مواصلة تأدية دور طليعي وتنسيقي في عملية السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان، وتأمل أن تسهم البعثة إسهاماً أكبر في تنسيق المساعدة المقدمة إلى أفغانستان.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر السيد ستيفان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على وضوح إحاطته الإعلامية عن الحالة في أفغانستان. ونرحب كذلك بمشاركة السفير تانين وبوجهة نظره التي عرضها علينا.

السيدة الرئيسة، تعرب نيجيريا عن تعازيها العميقة بوفاة السفير ريتشارد هولبروك، الذي لا يمكن أن يُنتسى عمله الرائد في أفغانستان. ونأسف أشد الأسف لأنه لم يعش كي يشهد نجاح العمل الذي بدأه في أفغانستان. ونحن مدينون للسفير هولبروك بمواصلة العمل بغية أن يتمكن الأفغان من تحقيق أحلامه المتمثلة في إرساء التنمية والأمن في أفغانستان.

وترحب نيجيريا بنجاح انتخابات مجلس النواب، ولسي جركه، في ١٨ أيلول/سبتمبر. فلقد جرت بالرغم من التحديات الهائلة، بما في ذلك قيام المتمردين بترويع الناخبين،

وحالات التزوير المبلّغ عنها. والتصديق على النتائج النهائية عزز مصداقية العملية الانتخابية في البلد، وينبغي أن يشكّل أساساً لمزيد من التقدم في الإصلاح الانتخابي. ونشيد باللجنة الانتخابية المستقلة بقيادتها الأفغانية على جهودها وإسهاماتها، وببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على توفير الدعم التقني المطلوب للانتخابات.

وينبغي للأطراف التي قدمت شكاوى إلى لجنة الشكاوى الانتخابية أن تسمح للعملية القانونية بأن تأخذ مجراها. ولا يمكن التشديد أكثر على واجب لجنة الشكاوى الانتخابية بالإسراع في النظر بشفافية في الشكاوى المعلّقة. وينبغي لكلتا اللجنتين، اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية، أن تستغلا المناقشات الجارية حالياً مع الأمم المتحدة لزيادة تعزيز قدراتهما.

ونرحب بالافتتاح الرسمي من جانب الرئيس حامد كرزاي لمجلس السلام الأعلى. فالمسؤولية الملقاة على عاتق أعضائه هامة للسلم والوحدة الوطنيين. لذلك، ينبغي لهم أن يفسحوا المجال أمام المصالحة المتوخاة، ويعززوا السلام والوحدة من خلال تدابير بناء الثقة. وهذا مهم بصفة خاصة بالنسبة إلى المحاولات الرامية إلى إعادة إدماج بعض الجماعات المسلحة التي أعربت عن التزامها بنزع السلاح، ونبذ العنف، ودعم الجهود الإنمائية التي تبذلها الحكومة.

إن الحالة الأمنية غير المستقرة في أفغانستان لا تزال تعيق التنمية السياسية والاقتصادية في البلد. فاستمرار هجمات المتمردين والإرهابيين على المدنيين الأبرياء وموظفي المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة يستحق إدانتنا القوية، ولا سيما الهجوم على مجمّع الوكالات المتعددة التابعة للأمم المتحدة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي أن ينصب تركيزنا وتنصب أولويتنا على مواصلة تعزيز القدرة الأمنية لأفغانستان، وعلى تنفيذ الإطار الأمني للحكومة. ولا شك في أن هذه الشروط حيوية بالنسبة إلى تعزيز استعداد الحكومة لتحمّل المسؤولية الكاملة عن إنفاذ القانون بحلول عام ٢٠١٤. ويظل هاماً ما توفره بعثة الأمم المتحدة من التدريب التقني والعسكري ودعم بناء القدرة، وهو ما يُحدث فرقاً. وسيساعد المجتمع الدولي هذه العملية أيضاً من خلال الوفاء بتعهداته.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم الهياكل الديمقراطية الوليدة، وأن يظهر التضامن مع الحكومة. ويجب عدم السماح للتهديدات والهجمات بعرقلة الجهود الرامية إلى تعزيز السلام داخل البلد والمنطقة بأسرها. ونرحب بالسياسة الإقليمية لأفغانستان، التي تشدد على الحوار السياسي مع البلدان المجاورة. ومكاسب هذه السياسة بادية بالفعل في تحسّن وتعزيز علاقات أفغانستان مع جيرانها.

وترحب نيجيريا بدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في وضع نهج متسق إزاء مساعدة المانحين لخطة الحكومة الأفغانية لمكافحة الفساد. ونحن ندعم ضرورة تعزيز وتوسيع المكاتب الميدانية التابعة للبعثة، والجهود الرامية إلى قيام تنسيق أكبر في ما بين شركاء الأمم المتحدة، من خلال ما تقوم به الأمم المتحدة حالياً من وضع الإطار الاستراتيجي المتكامل، كخطوات رئيسية نحو وفاء البعثة بولاية التنسيق الإنمائي بفعالية.

وتلاحظ نيجيريا مع القلق المجال المحدود المتاح للأنشطة الإنسانية، رغم تزايد الطلب على هذه المساعدة. فالمطلوب بذل المزيد من الجهود المتضافرة لمواجهة هذه الحالة. بيد أننا نقدّر العمل الكبير الذي يقوم به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تيسير عودة عدد من اللاجئين الأفغان.

وترحب نيجيريا بالإعلان عن افتتاح البرلمان الجديد في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ونتوقع من أفغانستان،

شعباً وحكومة، أن تغتنم هذه الفرصة لتعميق جهود بناء الثقة والدولة بغية معالجة مسألتي الأمن والحكم في البلد بطريقة ملموسة. ونشكر أيضاً الذين ما زالوا يوفرون التدريب والإرشاد والدعم للجنود وأفرد الشرطة الأفغان، فضلاً عن الذين قطعوا التزامات مالية خلال مؤتمرات المانحين.

وفي الختام، تعرب نيجيريا عن تقديرها لموظفي وأفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تفانيهم، وللممثل الخاص للأمين العام على مواصلته الالتزام بجهود السلام في أفغانستان.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد ستيفان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات عن الحالة في أفغانستان. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، في هذه الجلسة.

تنضم أوغندا إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإشادة بذكرى السفير ريتشارد هولبروك لما قدّمه من خدمات وجهود دؤوبة سعياً لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان. ونعرب مرة أخرى عن مؤاساتنا وتعازينا برحيله لأسرته وللولايات المتحدة حكومة وشعباً.

وتهنئ أوغندا شعب أفغانستان على إنهاء انتخاباته، رغم الإبلاغ عن ارتكاب مخالفات. ونحن نعتبر الانتخابات خطوة إيجابية في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي والتعافي في البلد. وبما أن الانتخابات قد انتهت الآن، نود أن نشجع الحكومة على الاتصال بجميع الأفغان سعياً لتحقيق السلام والاستقرار في البلد. ولا شك في أنه يتعين على جميع الجهات السياسية أن تبذل جهوداً وتقدم تنازلات بغية تحقيق التسوية السلمية العادلة والدائمة.

ونشعر بالقلق إزاء أن الحالة الأمنية في بعض أنحاء البلد لا تزال تتدهور رغم الجهود التي تبذلها الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي. وتدين أوغندا الهجمات الإرهابية التي يشنها الطالبان والقاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى الرامية إلى عرقلة تحقيق السلام والأمن في البلد. ونرحب بجهود الحكومة الأفغانية للمضي قدماً ببرامجها الرامية إلى تحسين الأمن، وإعادة الإدماج، وإعداد إطار يتم بموجبه نقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات الأفغانية بحلول ٢٠١٤. ونثني على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتقديمها الدعم خلال هذه الفترة الانتقالية.

ونرحب بتحسين العلاقات الثنائية والإقليمية بين أفغانستان وجيرانها. ونحن على اقتناع بأن استقرار ورخاء أفغانستان يرتبطان ارتباطاً لا ينفصم باستقرار ورخاء جيرانها. لذلك نحث أفغانستان على تعزيز التعاون بصورة أكبر مع البلدان المجاورة على أساس الرغبة المشتركة في الاستجابة للشواغل الأمنية وتحسين التعاون الاقتصادي.

كما نرحب بالتقدم الذي تحرزه حالياً الحكومة والشعب الأفغانيان بزيادة الاضطلاع بدور القيادة والمسؤولية عن تنمية بلدهما. ويمثل هذا، في رأينا، شرطاً لا بد منه لبناء السلام والتنمية المستدامين.

وستظل أفغانستان بحاجة إلى الدعم والشراكة الدوليين. ونرحب بعملية كابول التي وافقت عليها الحكومة الأفغانية وشركاؤها الدوليون. وندعو الشركاء الإنمائيين إلى جعل دعمهم متماشياً مع الأولويات التي حددها البلد.

وأخيراً، نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، والعاملين ببعثة الأمم المتحدة، على العمل الذي لا يزالون يضطلعون به في ظل ظروف بالغة الصعوبة والتحدي.

وبما أن هذه الجلسة ربما تكون الأخيرة لمجلس الأمن التي أشارك فيها بصفتي ممثلاً لأوغندا، أود أن أقول، ونحو

نشرف على انتهاء فترة عضويتنا التي امتدت لعامين بمجلس الأمن، كم شرّفني وأسعدني ووفدي أن نعمل مع جميع مندوبي المجلس. وأود أن أعرب عن تقديري المخلص لكم، سيدتي الرئيسة، ولكل الوفود بالمجلس على ما وجده منهم الوفد الأوغندي من تعاون ودعم قيمين.

كما أود أن أعرب عن تقديري وشكري لفريق أمانة مجلس الأمن وجميع العاملين الآخرين في الأمانة العامة للأمم المتحدة الذين يعملون من وراء الكواليس لمهنيتهم والدعم المتواصل الذي قدموه خلال هذه الفترة.

واسمحوا لي بأن أختم بالإعراب عن تمنياتنا الطيبة لوفود ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند بوصفهم أعضاء قادمين بمجلس الأمن.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد ستيفان دي ميستورا، على تقديمه التقرير (S/2010/630) وعلى التزامه القوي بالسلام والاستقرار والتنمية في البلد. ونود أيضاً أن نشكر الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين. وكالعادة استمعنا بانتباه شديد لبيانه.

ونشاطر الآخرين في التعليقات التي قيلت لتأبين الراحل السفير هولبروك.

في هذه العامين اللذين تشرفنا خلالهما بامتياز المشاركة في مجلس الأمن، تركزت أكبر شواغل وفدي فيما يتعلق بأفغانستان على تأثيرات التراع على الحالة الأمنية الهشة للسكان، والعدد المثير للقلق من الإصابات بين المدنيين، بما في ذلك الهجمات التي طالت موظفي الأمم المتحدة، وبناء عملية سياسية شاملة يمكن أن تؤدي إلى الاستقرار والمصالحة في أفغانستان.

وقد شددنا على أن الاستقرار في أفغانستان لا يعتمد فحسب على نجاح العمليات العسكرية والأمنية، بل يعتمد بالأحرى على عملية حوار ومصالحة حقيقية، بالإضافة إلى اعتماده على معالجة الأسباب الحقيقية للعنف بتعزيز التنمية، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون. ونشاطر تماماً موقف الممثل الخاص للأمين العام القائل بأنه لا يوجد حل عسكري في أفغانستان.

إن الدعم الذي حظيت به الاستراتيجية التي ستستأنف من خلالها القوات الأفغانية الاضطلاع بالمسؤولية الأساسية عن الأمن ابتداءً من عام ٢٠١٤ يظهِر العزم المشترك على معالجة التحديات المتبقية. بيد أننا نتفق مع موقف الأمين العام القائل بأن هذه الاستراتيجية يجب أن تستهدي بتحقيق تقدم على الأرض وأنه يجب ألا تُنفّذ وفقاً لجدول زمني تنقصه المرونة.

وهنا، نثني على جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، ونحثهما على مواصلة تقديم المساعدة للسلطات الأفغانية من أجل تهيئة الظروف التي تمكنها تدريجياً من تولي المسؤولية الكاملة عن حكم البلد، وعن أمنه، وتنميته الاقتصادية، وفقاً لعملية كابول. ونؤكد مجدداً أن آفاق نجاح هذه العملية سوف تتحسن باتباع نهج شامل يتم بموجبه إدماج النساء والأقليات العرقية والدينية.

ويعرب وفدي مجدداً عن قلقه البالغ جراء العدد الذي ارتفع بصورة حادة منذ ٢٠٠٩ للقتلى والجرحى، ومن بينهم النساء والأطفال، الذين سقطوا في أعمال العنف المرتبطة بالصراع. ونريد أيضاً أن نعرب عن قلقنا إزاء قيام قوات طالبان بتجنيد الأطفال، والعنف الذي يستهدف البنات بصورة خاصة، ورفضنا لذلك. ونحث كل الأطراف على الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وعلى بذل كل ما بوسعها

لضمان حماية المدنيين عملاً بقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

كما نؤكد مجدداً رفضنا التام للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وندين جميع الهجمات ضد المدنيين والعاملين في الحقل الإنساني والأمم المتحدة. ونأمل أن يستمر تعزيز التواصل والتنسيق بين الممثل الخاص للأمين العام والقوات الأفغانية والقوة الدولية بهدف تقليص الإصابات بين المدنيين وتحسين الحالة الأمنية في البلد.

وبالرغم من أن الانتخابات الأخيرة، التي جرت في ١٨ أيلول/سبتمبر، قد أظهرت تعزيزاً واضحاً في المؤسسات الانتخابية في أفغانستان منذ الانتخابات التي سبقتها، فإن العدد الكبير من المخالفات والشكاوى المرفوعة إلى اللجنة الشكاوى الانتخابية يعكس التحديات التي لا يزال يتعين مواجهتها في أفغانستان في مجال بناء القدرات المؤسسية. إن الشفافية والشرعية في العمليات الانتخابية هما من العناصر الأساسية التي تمكّن الحكومة من مكافحة الفساد والإفلات من العقاب بصورة أفضل.

ومن الأهمية بمكان أن نغتنم هذه الفرصة للتخطيط لإصلاح انتخابي في الأجل الطويل، إصلاح تصممه الحكومة الأفغانية ذاتها، بدعم من بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بهدف تعزيز قدرات السلطات الانتخابية.

وبخصوص سيادة القانون، نعيد التأكيد على أن تنفيذ عمليتي العدالة والمساءلة ضروري لبناء السلام المستدام في أفغانستان. وسيشمل ذلك مكافحة الفساد والجريمة المنظمة. ونشيد بالمبادرات المشتركة التي تنفذها، على وجه الخصوص، حكومات أفغانستان وإيران وباكستان، لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها في المنطقة. وسيسهم ذلك التعاون، المبني على مفهوم المسؤولية المشتركة، في تعزيز الثقة المتبادلة ووضع استراتيجيات مشتركة لمكافحة تلك الظاهرة التي تؤثر تأثيرا مباشرا، كما هو واضح، على الحالة الأمنية في المنطقة.

وختاما، نعيد التأكيد على دعمنا وامتناننا للممثل الخاص للأمين العام على التزامه وقيادته في السعي إلى الحوار والمصالحة، وكذلك لموظفي بعثة الأمم المتحدة وللتواجد الدولي في أفغانستان. ونحن على ثقة بأن قادة البلد سيظلون ملتزمين بأولوياتهم الوطنية وسيستفيدون من الدعم الذي توفره لهم الأمم المتحدة لكفالة الاستقرار والرفاه والتنمية للشعب الأفغاني.

السيد برينس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر السيد دي ميستورا على العرض الذي قدمه للتو بشأن الحالة في أفغانستان، وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي بعد قليل.

كما أود أن أضم صوتي إلى جميع من أثنوا، في بياناتهم، على السفير ريتشارد هولبروك وعلى عمله خدمة للسلام والأمن في أفغانستان.

لقد كانت انتخابات ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أبعد ما تكون عن الكمال. غير أنها سمحت للشعب الأفغاني بالتعبير عن نفسه وسمحت للمؤسسات الأفغانية بالبرهنة على قدرتها على التحضير لتلك الانتخابات وإجرائها، بالاعتماد على نفسها، وكفالة متابعة الانتخابات التي جرت في ظروف صعبة جدا، وهذا أمر ينبغي أن نتذكره. والنتائج التي أعلنتها اللجنتان الانتخابيتان المستقلتان في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ يجب أن تُحترم، والبرلمان الجديد يجب أن ينعقد في أقرب وقت ممكن. وأكرر تحذير الأمين العام من مغبة التشكيك في العملية الانتخابية برمتها بدعوى إجراء تحقيق قضائي.

وأود أن أؤكد مجددا على دعم بلدي للجنتين الانتخابيتين المستقلتين. ينبغي أن يكون دورهما في صلب

المهمة الجديدة التي تنتظرنا جميعا، ألا وهي، إصلاح الإطار الانتخابي في أفغانستان، وهو إصلاح ضروري جرى تأجيله أطول من اللازم على نحو ما يبرزه القرار ١٩١٧ (٢٠١٠).

لقد أعرب الأفغان من جميع الأعراق والديانات والمذاهب السياسية، بخروجهم للتصويت لاختيار ممثليهم، عن الأمل في تقرير مستقبلهم الجماعي عبر النقاش داخل مؤسساتهم وليس بواسطة السلاح. وهذه رسالة قوية، وهي رسالة تدعو إلى المصالحة الداخلية الأفغانية. ولن يكون هناك انتصار عسكري بدون حل سياسي، تماما مثلما لن تكون هناك إعادة إدماج ناجحة بدون مصالحة حقيقية. ونواصل دعم جهود الرئيس كرزاي بهذا الخصوص ونرحب بإنشاء المجلس الأعلى للسلام. والبيانات العدائية الصادرة عن بعض زعماء طالبان ينبغي بأي حال ألا تثني الأفغان، الذين يعملون بحسن نية، عن السعي إلى تحقيق هدف السلام.

وبالتأكيد، يجب أن يقود الأفغان أنفسهم تلك العملية. ولكن يجب علينا مواصلة إبراز حقيقة أنه يجب عليهم احترام الشروط التي أعيد التأكيد عليها بوضوح في مؤتمر كابول، وهي تحديدا، نبذ العنف؛ وعدم ربط أي صلات بالإرهاب الدولي؛ واحترام الدستور؛ وحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة. ونحن على ثقة بأن الممثل الخاص سينقل تلك الرسالة ونرحب بزيادة مشاركته في تلك العملية.

وسيكون نظام الجزاءات الذي أنشأه القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، عندما يحين الأوان، أداة مفيدة تجمع بين تقديم حوافز للخصوم المسلحين والضغط عليهم للانضمام إلى العملية الديمقراطية.

وأخيرا، سيتوقف إنهاء الأزمة في أفغانستان وتحقيق استقرار البلد على تعزيز الحوار الإقليمي، وهو حوار تمتلك الأمم المتحدة أفضل القدرات لدعمه.

منذ آخر اجتماع عقدناه في أيلول/سبتمبر، سمحت لنا الجهود المشتركة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية بأخذ زمام المبادرة بخصوص حركة طالبان وبتعزيز وجود الدولة الأفغانية في بعض مناطق البلد. وقوة الجيش والشرطة الأفغانيين تزداد بالتدريج. وبالتالي، فإن جهودنا، سواء في المجال العسكري أو مجال التدريب، بدأت تؤتي ثمارها، بما في ذلك في منطقة سوروبي ومقاطعة كابيسا، حيث تخدم القوات الفرنسية. وتلك أنباء مشجعة بالنسبة لمستقبل أفغانستان.

وتستهدف جهودنا الآن تنفيذ استراتيجية لنقل المسؤولية الكاملة عن المسائل الأمنية إلى الأفغان خلال الفترة من الآن وحتى عام ٢٠١٤. وتلك هي إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في لشبونة يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بحضور الأمين العام والرئيس كرزاي. ويمضي ذلك الانتقال في نفس اتجاه الدرب الذي نسلكه منذ مؤتمر قمة بوخارست لعام ٢٠٠٨، ألا وهو، الأفغنة. ويجب تنفيذ ذلك على أساس المعايير الأمنية وتلك المتصلة بالإدارة لكي يكون الانتقال دائما ولا رجعة فيه ولكي يراعي الظروف في الميدان. وستعيد تلك العملية رسم الخطوط العريضة لمشاركتنا المدنية والعسكرية في أفغانستان بالتدريج. ومن الأهمية بمكان أن تعد بعثة الأمم المتحدة العدة لذلك.

وعلى الرغم من تلك التطورات المشجعة، فإننا لا نهون من صعوبة التحديات التي تنتظرنا. فالحالة الأمنية لا تزال مسألة تبعث على القلق. وفي ذلك الصدد، فإنه مما يثير القلق أن نلاحظ أن المدنيين يتحملون بشكل متزايد وطأة المشكلة الأمنية. وتقرير الأمين العام (S/2010/630) يؤكد، مع الأسف، أن الانخفاض في عدد ضحايا عمليات القوات الموالية للحكومة، والذي تحقق بفضل العمل الشاق لجنودنا والمخاطر التي يتحملونها، يغطي عليه وزيادة الارتفاع

في عدد ضحايا حركة طالبان التي تستهدف هجماتها المدنيين والعسكريين بشكل عشوائي.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد على امتناني لموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وعلى دعم فرنسا الكامل لعمل الممثل الخاص. لقد حقق موظفو الأمم المتحدة إنجازات لافتة في ظل ظروف صعبة جدا، ذكرنا بها الهجوم الذي وقع في هرات في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المهم بشكل حاسم أن تواصل الأمم المتحدة عملها بنشاط في أفغانستان في الفترة المقبلة مع توفير الموارد المالية وإنشاء ولاية تتواءم مع التحديات التي سيتعين عليها مواجهتها.

السيد عساف (لبنان): أود، بداية، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي ميستورا، على جهوده وعلى إحاطته الإعلامية. كما أشكر السفير تانين على بيانه.

وأجدد الإعراب عن حزننا لغياب السفير ريتشارد هولبروك، المبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى أفغانستان.

واسمحوا لي أن أبدي الملاحظات التالية. إن مجرد حصول الانتخابات النيابية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في بيئة صعبة سياسيا وأمنيا وجغرافيا يعتبر خطوة إيجابية نحو إرساء الديمقراطية. ومن المحق الترحيب بنسبة المشاركة المشجعة، ترشحا واقتراعا، وخاصة من قبل النساء. غير أن انتشار الغش والمخالفات، وفق ما جاء في تقرير الأمين العام، بالإضافة إلى الوضع الأمني المتدهور، لم يسمحا للشعب الأفغاني بالتعبير عن إرادته على الوجه الذي كان مرجوا ونرى أنه من الضروري محاسبة من ثبت ارتكابهم مخالفات أو أعمال غش لمنع تكرار ذلك في المستقبل.

نكرر إدانتنا للعمليات الإرهابية التي تستهدف المدنيين والقوات الدولية. وننظر بقلق إلى عدم تحسن الوضع الأمني في أجزاء متعددة من البلاد، كون الأمن شرطا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولعل وصف اللجنة الدولية للصليب الأحمر للوضع الأمني بأنه ”أسوأ من أي وقت مضى“، هو جرس إنذار يجب أن يستوقف مجلس الأمن ويدعوه إلى مقاربة المسألة الأفغانية بطريقة شاملة. وإيمانا منا بأن الحل السياسي هو الطريق إلى إنهاء الأزمة التي تتخبط بها أفغانستان، بشكل يضمن مشاركة حقيقية في الحكم للأطراف الأساسية، ندعمُ عملية المصالحة وإعادة الإدماج توصلا إلى تسوية تاريخية بين كافة مكونات المجتمع الأفغاني دون استثناء. ونرحب بالخطوات المتخذة لتطبيق التزامات عملية كابول، خاصة فيما يتعلق بتحسين الأمن والإدارة والتنمية، ونقل المسؤولية الأمنية كاملة إلى السلطات الأفغانية بشكل تدريجي.

ومن ناحية أخرى، نرحب بقرار منظمة المؤتمر الإسلامي تعيين ممثل لها في أفغانستان في وقت قريب، لما يمكن أن يؤديه من دور إيجابي لخدمة أمن واستقرار وإعادة إعمار البلاد. كما نقدر قرار دولة الكويت استضافة مكتب دعم لموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبخطوة هولندا لتقديم مقرات آمنة لهؤلاء الموظفين في كابول.

كما نشدد على أهمية مواصلة التعاون الإقليمي ودعم دول الجوار نظرا لترابط الوضع بين أفغانستان ومحيطها. فلذلك مردود أمني واقتصادي، وخاصة لناحية مكافحة المخدرات، كونها من وسائل تمويل الإرهاب الأساسية. ولا شك أن إحلال السلام في أفغانستان يساهم في تحقيق مصالح جميع الدول المجاورة.

ونختم مجددين تقديرنا لجهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في أفغانستان من أجل التنمية من خلال تقديم المساعدات الصحية والتربوية والغذائية وبناء القدرات وتحسين وضع المرأة وحقوق الإنسان وعودة اللاجئين. وبعد

عام شهد اهتماما دوليا كبيرا بأفغانستان يتمنى لبنان أن تتواصل هذه الجهود في السنة المقبلة كي ينعم الشعب الأفغاني بالأمن والاستقرار والازدهار.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص ستيفان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي يضطلع به مع فريقه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أود أن أشكر السفير ظاهر تانين على بيانه. وأود، كذلك، أن أشارك زملائي التعبير عن تعازينا لرحيل السفير هولبروك وتقديرنا للعمل الدبلوماسي الذي اضطلع به. وتعرب البرازيل عن تقديرها للعمل الذي اضطلعت به البلدان التي ستنتهي ولايتها في المجلس في نهاية كانون الأول/ديسمبر.

وإذ يقترب عام ٢٠١٠ من نهايته، تتيح مناقشة اليوم فرصة ذهبية لتقييم عام حافل بالأحداث، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقات بين أفغانستان والمجتمع الدولي. إن الرصيد إيجابي بوجه عام على الرغم من الحاجة إلى المزيد من إحراز التقدم.

إن مؤتمر القمة بين منظمة حلف شمال الأطلسي وحكومة أفغانستان، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر في لشبونة، أكمل وضع إطار العملية الانتقالية لرفع مستوى المسؤولية الأفغانية عن أمن أفغانستان، الذي بدأ بخطاب التنصيب الثاني للرئيس كرزاي وبمؤتمر لندن. إن رسالة الإعلان الذي تم التوقيع عليه في لشبونة تستمد وضوحها من عنوانها: الشراكة الدائمة. والعملية الانتقالية المتسقة مع التزامات مؤتمري لندن وكابول سيتم تنفيذها اتساقا مع الالتزامات الطويلة الأجل لمنظمة حلف شمال الأطلسي بأن تكون أفغانستان ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية ويسودها الأمن والاستقرار. والتحدي الماثل الآن هو تحويل الالتزامات إلى حقائق ملموسة على أرض الواقع.

إن حقيقة أن أفغانستان تتجاوز أهداف تكوين القوات لجيشها وشرطتها تقدم دليلا مشجعا على عزمها على تولي مسؤولية أكبر عن أمنها الذاتي. وأفغانستان جديرة باستمرار الدعم الدولي للجهود التي تبذلها، بما في ذلك من خلال تقديم المعدات والقدرات اللازمة. إن ذلك التعاون ضروري لخفض العدد القياسي الحالي للضحايا المدنيين، الذي يعزى سبب ثلاثة أرباعه إلى الجماعات المسلحة المعارضة وكذلك إلى القوات المؤيدة للحكومة. ومع أن تقدما هاما قد أحرز في حماية المدنيين، ينبغي بذل المزيد من الجهد لتجنب وقوع المزيد من المعاناة. إن مضاعفة الجهود لتحقيق السلام وإعادة الإدماج يمثل أمرا حيويا في ذلك المجال، لأن من الواضح تماما أن الحل الدائم لن يكون ممكنا من خلال الاعتماد الحصري على الوسائل العسكرية.

ومن المشجع بالنسبة لوفدي أن عددا من المقاتلين الذين يدعون انتسابهم إلى الجماعات المسلحة المعارضة قد توجهوا إلى السلطات الأفغانية للإعراب عن نيتهم بإلقاء سلاحهم والعودة إلى قراهم. ونأمل أن يصبح هذا التطور اتجاها مستمرا وثابتا ممهدا السبيل إلى محادثات سلام جوهرية على مستوى كبار المسؤولين.

وكان من التطورات الهامة الأخرى مشاركة مجلس السلام الأعلى ومسؤولي الحكومة في مؤتمر العدالة والمصالحة الذي عقدته منظمات المجتمع المدني وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويمكن لتزايد المشاورات مع المجتمع المدني بشأن السلام في أفغانستان ولجهود المصالحة وإعادة الإدماج أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز مكاسب السنوات القليلة الماضية، وخصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

وقد أظهرت الانتخابات البرلمانية أن السلطات الأفغانية تستطيع أن تتعلم من دروس الماضي وأن تمضي قدما

نحو توطيد الديمقراطية. وبالرغم من وجود عدد من الادعاءات حول حدوث مخالفات، وبالرغم من الوضع الأمني والتحديات اللوجستية والسياسية، تمكنت المؤسسات الانتخابية من التحقيق في الطعون ومعالجتها بفعالية. إن إرادة الشعب الأفغاني وقرارات المؤسسات الانتخابية المستقلة يجب احترامها من جانب الجميع بدون تدخل غير مبرر. ولكن، كما هو الحال دائما، يمكن إجراء التحسينات، بما في ذلك لبعض الأمور التي تعتمد عمليا على الحالة الأمنية، مثل زيادة عدد المشاركين في الانتخابات وإحراز التقدم في الإصلاح الانتخابي الطويل الأجل.

وترحب البرازيل بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالتزامات عملية كابول. ونرحب بشكل خاص بإنشاء إطار الرصد والإبلاغ لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ برامج الأولويات الوطنية، وتنفيذ ما يزيد على ٧٠ في المائة من معايير شهر تشرين الأول/أكتوبر، ووضع خطط تنفيذ تفصيلية قصيرة ومتوسطة الأجل للبرامج. ومع تحويل الحكومة الأفغانية تركيزها إلى تنفيذ تلك البرامج وإنجازها سيكون الدعم الدولي أكبر أهمية وأشد إلحاحا.

وفي ذلك الصدد، نلاحظ ضآلة المعلومات فيما يتعلق بتقدم المجتمع الدولي المحرز في الوفاء بتعهداته للحكومة الأفغانية. إن أحد التدابير التي يمكن اتخاذها لسد الفجوة هو وضع آلية رصد وإبلاغ بشأن الوفاء بالتعهدات الدولية لزيادة المعونة المقدمة للميزانية وإعادة مواءمة المعونة المقدمة خارج الميزانية.

لقد كان المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الرابع بشأن أفغانستان، المعقود في اسطنبول، والتقدم المحرز بشأن اتفاق العبور والتجارة بين أفغانستان وباكستان، من العلامات الهامة للتعاون الإقليمي مع أفغانستان. ويمكن أن يسهم تنفيذ الاتفاق واستنتاجات المؤتمر إسهاما كبيراً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان وفي إدماجها الكامل في المنطقة دون الإقليمية. ونشيد كذلك بعقد المؤتمر الدولي للاستثمار في أفغانستان، المعقود في دبي.

وأظهرت الاستجابة للهجوم الذي تعرض له مجمع الأمم المتحدة في هرات قدرة المنظمة على التعلم من المصائب التي وقعت في الماضي. ونثني على تعزيز الترتيبات الأمنية للمنشآت التابعة للأمم المتحدة في أفغانستان وزيادة أماكن الإقامة الآمنة. كما أن إنشاء مكتب الدعم في الكويت وحيازة مجمع ألفا قد ساعد على تخفيض العجز في الموظفين الدوليين في بعثة الأمم المتحدة، وإن كان معدل الوظائف الشاغرة لا يزال مرتفعاً. ونشجع الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام على مواصلة جهودهما في دعم قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن توقع البرازيل بأن يصبح ٢٠١١ هو العام الذي ننجز فيه تعهداتنا المتبادلة ونساعد على تحقيق الازدهار والاستقرار والسلام الذي يستحقه الشعب الأفغاني عن جدارة، مثلما كان ٢٠١٠ العام الذي جددت فيه أفغانستان والمجتمع الدولي شراكتهما ووضعا إطاراً لانتقال يتسم بالمسؤولية.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أشكر الممثل الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية وعلى عمله في ظل ظروف بالغة الصعوبة حقاً. كما أود أن أشيد بالنساء والرجال العاملين مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع أفراد الأمم المتحدة المتواجدين في أفغانستان لدعم مستقبل أفضل لذلك البلد. ويجب ألا ندخر جهداً لتمكينهم من إنجاز عملهم بفعالية وكفالة أمنهم. كما أود أن أشكر السفير تانين على إسهامه المهم في مناقشة اليوم.

وأود كذلك أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب لوفد الولايات المتحدة عن تعازينا في وفاة السفير ريتشارد هولبروك، المبعوث الخاص للولايات المتحدة لأفغانستان وباكستان. وإنني أعتز بتجربة العمل معه بشأن أمور المصالحة والمسائل المتعلقة باللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وأعجبت كثيراً بالتزامه وقدرته على الاحتمال.

والنمسا تؤيد البيان الذي سيدلي به وفد الاتحاد الأوروبي لاحقاً باسم الاتحاد الأوروبي. وتود النمسا أن تتطرق إلى بعض النقاط الإضافية.

شهد العام المنصرم تطورات هامة بالنسبة لأفغانستان. وكان عقد أول مؤتمر دولي في كابول منذ عقود علامة بارزة بشكل خاص. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الأفغانية في تنفيذ التزامات مؤتمري لندن وكابول، بما في ذلك وضع إطار لمتابعة التقدم في كل من البرامج ذات الأولوية. وكان تعزيز آليات المجلس المشترك للتنسيق والرصد خطوة هامة أخرى للتهيئة لسياسة الحوار الضرورية وتنفيذ عملية كابول على نحو فعال.

ونجاح عملية كابول يقتضي ضم جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. وتحقيق أقصى درجات الملكية والتمكين للشعب الأفغاني سيكون أساسياً لاستقرار طويل الأجل في البلد. كما أننا نتفق مع الأمين العام في الرأي بضرورة الاسترشاد في عملية الانتقال بالحقائق على أرض الواقع، على أن تحقق هذه العملية عوائد السلام للشعب الأفغاني. وسيكون تحسين معيشة السكان وتوفير فرص الدخل المستدام – بما في ذلك للنساء والفتيات – جزءاً هاماً من ذلك الجهد.

ونرحب كذلك بإنشاء المجلس الأعلى للسلام في تشرين الأول/أكتوبر، وإنشاء فريق دعم السلام في إطار بعثة الأمم المتحدة لدعم عمل مجلس السلام. ونحث الحكومة الأفغانية على دراسة التوصيات المقدمة من مجموعات المجتمع المدني بشأن عملية السلام ومواصلة تعزيز شمولية برنامج السلام والمصالحة من خلال تمثيل واسع للطوائف الدينية والعرقية والنساء. وما زال قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن تحتفظ بأهميتها المباشرة.

ونود هنا أيضاً أن نقر بالعمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وتقرير البعثة الأخير عن تنفيذ قانون ٢٠٠٩ بشأن إنهاء العنف ضد النساء يوثق ممارسات تقليدية ضارة تشكل انتهاكاً لحقوق النساء والفتيات ويتضمن توصيات ينبغي البناء عليها لتحسين حالة سكان أفغانستان من الإناث.

وبالنظر إلى استكمال العملية الانتخابية مؤخراً، نود أن نثني على المؤسسات الانتخابية الأفغانية لتفانيها في عملها في ظل ظروف صعبة. ونأمل أن يجتمع مجلس النواب المنتخب حديثاً على وجه السرعة لأداء عمله التشريعي المهم. ونرحب بإعلان الرئيس كرزاي أنه سيتم تنصيب البرلمان الجديد في أواخر كانون الثاني/يناير. وثمة حاجة إلى إصلاح انتخابي شامل وطويل الأجل على سبيل الأولوية.

وما فتئت الحالة الأمنية الصعبة في أفغانستان تثير قلقنا البالغ، لا سيما بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في الخسائر البشرية في صفوف المدنيين. والأغلبية العظمى من الوفيات والإصابات بين المدنيين، خصوصاً تلك الزيادة التي ندينها في الخسائر البشرية من النساء والأطفال، ترتبط بوضوح بالعناصر المناوئة للحكومة. ونحن ندين بشدة استهدافها المباشر للسكان المدنيين، بما في ذلك المسؤولين العموميين والموظفين الدوليين. وينبغي التأكيد مرة أخرى على أن هذا

النمط من الحرب يشكل انتهاكاً للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

أود أن أتطرق أيضاً إلى مسألة المخدرات في أفغانستان، التي توثقها الدراسة الاستقصائية السنوية بشأن الأفيون الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات. تثير الدراسة الشواغل بشأن استمرار زراعة وإنتاج المخدرات في أفغانستان، ويتركز ذلك أساساً في المناطق التي تنشط فيها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة، إلى جانب تهريب المخدرات. وعليه، نشجع حكومة أفغانستان على مضاعفة جهودها لمكافحة زراعة الأفيون وتهريب المخدرات بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي وبمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات. وتطبيق نهج شامل يتناول مجالات الأمن والحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان أساسي الأهمية في معالجة مشكلة المخدرات في أفغانستان والإقليم على نحو فعال.

وأود أن أشكر السلطات الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة على التعاون الممتاز الذي لقيته منهما كرئيس للجنة ١٢٦٧، كما أود أن أشدد على أهمية استمرار التعاون، لا سيما فيما يتعلق بطلبات الشطب من القوائم. والقائمة الموحدة بحاجة إلى أن تبقى وثيقة حية. ولذلك، لا بد لنا من مواصلة التأكد من أن القائمة تعكس تهديداً حقيقياً، أي ينبغي شطب الأسماء المدرجة التي لم تعد ذات بال، وأن الإضافات الجديدة إلى القائمة تعبر عن تهديدات جديدة. وأشعر بالارتياح لأنه في يوم الجمعة الماضي، تحديداً، استطاعت اللجنة أن تتخذ قراراً إيجابياً آخر بشأن طلب للشطب. وفي نفس الوقت، أود أن أسترعي انتباه السلطات الأفغانية إلى أنه يمكن للأفراد المدرجين في القائمة أن يتقدموا بطلباتهم إلى أمين المظالم الجديد التابع للجنة ١٢٦٧.

وبما أن هذه على الأرجح آخر جلسة علنية للمجلس أتشرف بالاشتراك فيها كممثل للنمسا في إطار فترة عضوية بلدي في المجلس، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الكلمات الطيبة التي أعرب عنها وفد الولايات المتحدة في مستهل الجلسة. كما أود أن أشكركم وسائر أعضاء المجلس، إلى جانب أمانة المجلس، على التعاون الممتاز الذي لقيناه خلال السنتين الماضيتين.

ويؤمن بلدي دائماً أن العمل في المجلس هو في الأساس خدمة يقدمها عضو منتخب للمنظمة العالمية ولأعضائها. وإذ نعود الآن إلى قواعدنا، وننتقل إلى موئلنا الطبيعي كعضو دائم في الجمعية العامة، سوف نواصل خدمة أسرة الأمم المتحدة بأفضل ما يمكننا، انطلاقاً من نفس المبادئ التي كنا نسترشد بها خلال هاتين السنتين. وأطيب تمنياتنا للأعضاء الخمسة الجدد القادمين.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بدوري أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ستيفان دي ميستورا على الوضوح والإيجاز اللذين اتسمت بهما إحاطته الإعلامية عن الحالة في أفغانستان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بشجاعة والتزام ومهنية السيد دي ميستورا وفريقه في تنفيذ الولاية التي أسندها إليهما مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أعرب عن تعازيّ في وفاة السفير هولبروك، الذي سعى جاهدا لتعزيز المصالحة والسلام في أفغانستان.

إن وفدي، بعد أن استمع إلى بيان السيد دي ميستورا، يلاحظ أن هناك تطورا إيجابيا بشكل عام في الحالة في أفغانستان، التي تميزت منذ مؤتمري لندن وكابول بإحراز بعض التقدم على المستويين المؤسسي والسياسي،

استنادا إلى إجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة على نحو مرض وعملية المصالحة الوطنية في إطار أمني بالغ الصعوبة.

ويود وفدي أن يناقش بشكل خاص النقطتين التاليتين: التقدم المحرز واستمرار بعض التحديات التي تتناقض مع الإنجازات المحرزة في عملية الانتقال.

وبخصوص التقدم، يرحب وفدي بالعمل المميز الذي قامت به المؤسسات الانتخابية الأفغانية لكفالة تنظيم انتخابات مجلس النواب والجمعية الوطنية على نحو مرض. وبالرغم من بعض أوجه القصور، أثبتت الانتخابات قدرة الشعب الأفغاني على السيطرة على مصيره والأهمية التي يوليها لتنمية بلده من الناحية المؤسسية والديمقراطية في بيئة تتسم بالسلام والوحدة. وعلى البرلمان الجديد أن يبدأ الآن في الاضطلاع بعمله لتأكيد زخمه نحو الديمقراطية، التي هي شرط أساسي للسلام والاستقرار في البلاد.

وينبغي لهذا التقدم ألاّ يجعلنا ننسى نطاق التحديات التي تنتظرنا. فلا تزال الحالة الأمنية مصدر قلق، نظرا للأعمال الإرهابية العديدة المستمرة التي تؤثر على الحياة اليومية للمدنيين الأفغان، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. ويتواصل استشراء الفساد، ويغذيه الاتجار بالمخدرات والإفلات من العقاب. ونهيب بالحكومة الأفغانية أن تبذل قصارى جهدها لتكافح على نحو فعال هذه الظاهرة، التي تشكل تهديدا حقيقيا للسلام والاستقرار في البلاد. ومن شأن هذا الإجراء أن يسهم بدون شك في تهيئة مناخ من الثقة بين الحكومة والشعب الأفغاني، من ناحية، والمجتمع الدولي، من ناحية أخرى.

والتعاون الإقليمي حلقة هامة في عملية التنمية السياسية والأمنية والاقتصادية في أفغانستان. وفي ذلك الصدد، نرحب بالروابط الدبلوماسية والتجارية الوثيقة بين أفغانستان وجيرانها، لا سيما باكستان وطاجيكستان. ويمكن لهذا التعاون أيضا أن يعزز مكافحة المخدرات بتحسين إنفاذ القانون.

وفي ختام بياني، نؤكد مجددا دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في إسهامها في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان.

وأود أن أشارك الرئيسة في الإشادة بزملائنا الذين سيتركون مجلس الأمن. إننا نقدر جميع جهودهم وإسهاماتهم في مناقشات المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

إنني أرحب بالممثل الخاص ستيفان دي ميستورا. وأود أن أستهل بياني بتقديم الشكر للممثل الخاص والزملاء هنا اليوم على الكلمات الرقيقة التي قالوها عن السفير ريتشارد هولبروك. وكما قال نائب الرئيس بايدن هنا في المجلس في الأسبوع الماضي، كان السفير هولبروك واحدا من أعظم المناضلين في الولايات المتحدة من أجل السلام وخدم هنا بكل كفاءة في هذا المجلس وخارجه. ولسوف نفتقده جميعنا كثيرا.

إننا لا نزال معجبين بقيادة الممثل الخاص دي ميستورا القوية والفعالة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونقدر أيضا أيما تقدير العمل الذي يضطلع به وموظفو الأمم المتحدة في أفغانستان، الذين يعملون في ظل ظروف صعبة بالنيابة عن المجتمع الدولي ودعما للشعب الأفغاني.

وفي مؤتمر القمة لمنظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في لشبونة في الشهر الماضي، التزمت الحكومة الأفغانية وشركاؤها الدوليون بخطة واضحة للمضي قدما. واتفقنا معا على أن يمثل أوائل العام بداية الانتقال إلى المسؤولية عن الأمن بقيادة أفغانية، وحددنا هدفا كي تتولى القوات

الأفغانية قيادة الأمن في جميع أنحاء البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وهدفنا النهائي في أفغانستان هو مساعدة الأفغان في بناء دولة يمكن أن تعتمد على ذاتها، وبمساعدة من المجتمع الدولي، وألاّ تصبح أبدا مرة أخرى ملاذا للإرهابيين.

وانتقال المسؤولية الأمنية هذه، مقترنا بالتزام راسخ بأفغانستان بعد عام ٢٠١٤، هو مسألة أساسية لنجاح جهودنا في الأجل الطويل. وسيكون الانتقال عملية تدريجية وتقوم على توافر الشروط، وليس حدثا فريدا. وكما اتفقت الشراكة بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان في مؤتمر القمة في لشبونة على تأكيد دعم المجتمع الدولي الواسع والراسخ لأفغانستان، فإن الولايات المتحدة ستواصل كذلك تقديم الدعم للتنمية والأمن في أفغانستان بوصفها شريكا استراتيجيا.

إن التدريب عنصر حاسم في جعل الانتقال ممكنا. ولقد أظهر حلفاؤنا وشركاؤنا التزامهم المستدام بهذه البعثة في لشبونة، وذلك بالوفاء بالمتطلبات التي يحتاجها مدربو القوة الدولية للمساعدة الأمنية لتدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وأثبتت إجراءاتنا أننا نقوم بتنفيذ استراتيجية الانتقال، وليس استراتيجية الخروج. وإذ يمضي الانتقال قدما، سنتطلع إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للاضطلاع بدور هام ومتزايد في دعم الحكم المحلي ورصد حالة حقوق الإنسان، ودعم الجهود التي يقودها الأفغان لإعادة إدماج المقاتلين السابقين الذي يطلبون العودة إلى صفوف المجتمع الأفغاني.

ولقد رحبت الولايات المتحدة بقيام اللجنة الأفغانية المستقلة للانتخابات بالتصديق على النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب، الفولسي جركا، التي جرت في ١٨ أيلول/سبتمبر. وهذه الانتخابات، التي تمت في ظل ظروف تتسم بالتحدي، كانت أول انتخابات برلمانية أجرتها بكاملها المؤسسات الأفغانية منذ سقوط نظام طالبان في عام ٢٠٠١. ونتطلع إلى تشكيل البرلمان الجديد كي يباشر الاضطلاع بدوره الدستوري الهام بالنيابة عن الشعب الأفغاني.

وإذ نتجاوز انتخابات هذا العام، سيكون من الهام بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تبقى على اتصال بالمؤسسات الأفغانية الانتخابية للمضي قدما في الإصلاحات الانتخابية الطويلة الأجل. ونشيد بخطط بعثة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وإذ نجتمع في ذروة مناقشة اللجنة الخامسة لمسائل ميزانية الأمم المتحدة، اسمحوا لي أن أشدد باختصار على أهمية تلبية المتطلبات المالية لبعثة الأمم المتحدة. لقد أسند هذا المجلس إلى البعثة ولاية واسعة، وتتطلب قدرتها على تنفيذها بينما تكفل أمن موظفيها موارد كافية. وتهيب الولايات المتحدة بجميع الدول الأعضاء أن تنظر بدقة في آخر طلب للميزانية لبعثة الأمم المتحدة، وأن تعرب عن تأييدها التام لتمويل تلك البعثة الهامة.

ورغم العديد من التحديات، تم إحراز تقدم حقيقي في أفغانستان هذا العام. وإلى جانب قوات الأمن الوطنية الأفغانية، أوقفنا بصورة كبيرة زخم طالبان، بل عكسنا مساره في بعض المناطق الهامة. وفي العديد من الأماكن، ما زالت المكاسب التي حققناها هشة ويمكن عكس مسارها، لكننا بدون شك نقوم بإخلاء المزيد من المناطق من عناصر حركة طالبان وأن الكثير من الأفغان يقومون باسترداد مجتمعاتهم المحلية ذاتها.

لقد كانت المساعدة الإنمائية المدنية حاسمة الأهمية لتحقيق تلك الإنجازات. ولا بد من أن نمضي قدما في عام ٢٠١١ بمزيد من الطاقة والعزم. سيكون هذا عاما حاسما. وثمة حاجة ملحة لتحقيق التقدم السياسي والاقتصادي

للحفاظ على المكاسب والأمن بمرور الوقت. ولا بد، من الآن فصاعدا، أن نواصل جميعا التركيز على تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق الشفافية والمساءلة. كما ينبغي ألا تغيب عن نظرنا التحديات الهائلة التي تواجه المرأة الأفغانية، ولا بد من أن نواصل دعم جهودها لمواصلة النهوض بمكاسبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالأمن.

وستواصل الولايات المتحدة الوقوف مع الشعب الأفغاني وهو يعمل على بناء أفغانستان أقوى من أجل جميع مواطنيها.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلى به لاحقا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض التعليقات بصفتي الوطنية.

غير أنني، أود، بادئ ذي بدء، أن أتذكر ريتشارد هولبروك. لقد أتيحت لي فرصة معرفته في وقت كانت مهاراته وعزيمته الدبلوماسية مكرسة للبلقان. إن إسهامه بحماس في قضية أفغانستان الحرة وديمقراطية تركة مهمة لنا جميعا.

ترحب إيطاليا بالتقرير (S/2010/630) الذي أعدته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عن الحالة في ذلك البلد. ونؤكد من جديد دعمنا القوي لعمل البعثة لكفالة الاتساق في الجهود الدولية ومساعدة أفغانستان في انتقالها نحو الملكية الكاملة. وستكون تلك العملية، التي رسمتها السلطات الأفغانية، وتم التصديق عليها في مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي في لشبونة، تدريجية ومطردة وتستند إلى الظروف. وقرر مؤتمر القمة أن يبدأ الانتقال في عام ٢٠١١، مع تحديد عام ٢٠١٤ موعدا مستهدفا واقعيا لانتقال موثوق للمسؤولية عن مجالات الأمن والحوكمة والتنمية. وفي الوقت نفسه، نحن جميعا ملتزمون بمساعدة أفغانستان شريكا باعتبارها على قدم المساواة بعد عام ٢٠١٤، في إطار مشترك ومتسق تحتفظ فيه البعثة بدور محوري.

ومن الضروري أن تبذل الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي الآن جهودا متضافرة ومستمرة للتصدي للعقبات الماثلة أمام تحقيق انتقال مستمر لا رجعة فيه. إن كل مكونات تلك العملية مترابطة ومتعاضدة. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون التقدم في الأمن والحوكمة والتنمية مقترنا بحوار بناء فيما بين جميع الأطراف السياسية والعرقية للمجتمع الأفغاني.

ولا بد من أن تكون المصالحة السياسية عملية يقودها الأفغان وتلتزم بالقوانين الوطنية والحقوق الأساسية ويدعمها الشركاء الإقليميون. وينبغي أن تكون الشمولية والمشاركة المبدآن التوجيهيان للمجلس الأعلى للسلام. والتوافق في الآراء على الاحترام الكامل للقيم الوطنية الأساسية سيرسي أساسا متينا للمؤسسات الأفغانية.

إن عملية إعادة إدماج ناجحة ستسهم في المصالحة عن طريق بناء الثقة المتبادلة والحد من نفوذ حركات التمرد. ولذلك السبب نرحب بالبرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج الذي تمت الموافقة عليه في مؤتمر كابول كتعبير عن عملية متوازنة يقودها الأفغان. لكن ينبغي أن يبقى البرنامج في إطار الخطوط الحمراء المتفق عليها، وأن يرتبط ارتباطا وثيقا بالخطة الأمنية. وضمانا لاستدامته، ينبغي أن يتبع نهجا يركز على المجتمعات وأن يجري تعديله تدريجيا لتلبية الاحتياجات والحقائق المحلية. إن تحسين الأحوال المعيشية وتوفير فرص العمل ومواءمة الآليات التقليدية لصنع القرار وتسوية المنازعات مع إدارة حديثة تتمتع باللامركزية أمور أساسية لتحقيق نتيجة إيجابية لجهود إعادة الإدماج.

ومن ذلك المنظور، يهدف سعينا أساسا إلى كفالة ألا تفقد عملية كابول زخمها. لقد تحقق تقدم ملحوظ في وضع إطار إجرائي وفي ما يتعلق بالرصد. وعلينا الآن أن نشجع الحكومة الأفغانية على ترجمة برامجها للأولويات الوطنية إلى عمل ملموس، حتى يتسنى أن تشعر المجتمعات المحلية الأفغانية في أنحاء البلد بنتائج ملموسة.

ومن العناصر الأساسية لمرحلة التنفيذ، فكرة الإمكانات الأفغانية من حيث التنمية المستدامة، والموارد البشرية والطبيعية، وأوسع مشاركة ممكنة للمجتمع المدني. وينبغي توجيه كل مرحلة صوب الهدف الأساسي المتمثل في إقامة اقتصاد فعال وحكومة كفؤة تخضع للمساءلة.

وإذ يتحسن الأمن تدريجيا، بفضل تحسين تدريب وتوجيه قوات الأمن الأفغانية، يتحول عمل إيطاليا نحو إضفاء الصبغة المدنية، مع التركيز على بناء القدرات والمؤسسات وتشجيع الحوار بين المواطنين الأفغان وممثليهم. نحن ملتزمون بتعزيز علاقة متوازنة فيما بين مختلف المستويات الحكومية عن طريق تعزيز التنسيق وزيادة القدرات الإدارية وتدفق الموارد على نحو يمكن التنبؤ به من المركز إلى الأطراف.

وتستحق العدالة وسيادة القانون مزيدا من الاهتمام والدعم الدولي. ونبقى ملتزمين بإجراء إصلاحات سليمة لنظامي الإدارة العامة والعدالة الأفغانيين، اللذين نقدم لهما خبرتنا مع دعم الجهود المتزايدة للاتحاد الأوروبي.

وأمام أفغانستان، التي تعاني ندوب عقود من الحرب، فرصة لكسر الحلقة المفرغة المتعلقة بالفقر والتبعية. ولهذا السبب، نحن ملتزمون بالمساعدة في تهيئة مناخ تمكيني من أجل الاستثمار عن طريق تحسين الخدمات المالية والمشاريع المحلية. إن هدفنا هو إطلاق عملية مستمرة ذاتيا تستند إلى الشعب والموارد المتاحة له. وستوفر هذه العملية مساعدة تقنية غير قابلة للتحقيق بدونها وفرصا استثمارية ونظم معالجة حديثة مع إبقاء التركيز الرئيسي والمسؤولية على الشعب الأفغاني.

وفي الختام، من الأهمية بمكان أن نبدأ العمل مع الحكومة الأفغانية والفولسي جركه (البرلمان) المنتخب حديثا والمجتمع المدني مع الدعم الحاسم للبعثة. ولا بد من بدء عملية إصلاح انتخابي طويلة الأجل تستند إلى الدروس المستفادة من انتخابات عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. إن الإصلاح الشامل لا غنى عنه لتحقيق علاقة متوازنة بين الحكومة وشعبها، في إطار الدستور الأفغاني.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. ونحن ممتنون أيضا لآخر تقرير (S/2010/630) للأمين العام ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها ممثله الخاص ستيفان دي ميستورا. كما نشكر السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه.

وأشارك الآخرين الإعراب عن خالص التعازي في وفاة السيد ريتشارد هولبروك، المبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى باكستان وأفغانستان. خدم الدبلوماسي المحنك، السفير هولبروك، بلده وقضية السلم والأمن الدوليين بامتياز في ظروف صعبة في مختلف مناطق العالم. سنفتقده جميعا.

إذ يوشك العام على الانتهاء، تتيح لنا جلسة اليوم فرصة مناسبة لنستعرض بشكل شامل الأهداف والالتزامات التي تمكنا من تحقيقها والوفاء بها في أفغانستان، وكذلك المهام التي لم تنجز على الطريق الطويل إلى السلام الدائم والازدهار والاستقرار في ذلك البلد. كان الهدف الرئيسي

لجهود المجتمع الدولي تهيئة بيئة تمكينية للحكومة الأفغانية لتضطلع في نهاية المطاف بالمسؤولية الكاملة وتتحكم في مصيرها. كان مؤتمر لندن في كانون الثاني/يناير ومؤتمر كابول في تموز/يوليه والانتخابات البرلمانية في أيلول/سبتمبر علامات سياسية بارزة في ذلك الاتجاه.

كان مؤتمر كابول بداية لعملية كابول، وهي مرحلة جديدة في شراكة الحكومة الأفغانية مع المجتمع الدولي. ويسعدني أن ألاحظ أن تركيز عملية كابول تحول الآن من التخطيط إلى التنفيذ والإيصال. وتلك خطوة مهمة على الطريق نحو الانتقال إلى ملكية أفغانية أكبر. وأبرز أحدث تقرير للأمين العام أيضا أنه قد تم وضع إطار لخطط التنفيذ التفصيلية في الأجلين القصير والمتوسط لكل برامج الأولويات الوطنية الـ ٢٢.

وكان إجراء انتخابات الجمعية الوطنية في أيلول/سبتمبر، رغم تهديدات حركة الطالبان والجماعات المسلحة غير القانونية الأخرى، خطوة مهمة في ترسيخ الإطار الديمقراطي في أفغانستان. وتشجعنا بصفة خاصة بالمشاركة القوية والحملة التي خاضها حوالي ٢ ٥٠٠ مرشح، بمن فيهم ٢٩٦ امرأة. ونأمل أن تتم تسوية عدم اليقين إزاء نتائج الانتخابات عاجلا أفضل من آجلا.

وفي سعينا المشترك إلى تحقيق تحسينات مستدامة وملموسة من حيث الأمن والحوكمة والتنمية، فإن وحدة هدف جهودنا ضرورية بالتأكيد لتعزيز كفاءة وجود المجتمع الدولي في أفغانستان والتنسيق العام لهذا الوجود.

ويسعدني القول إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تؤدي دوراً أكبر في وضع نهج متسق إزاء تنسيق مساعدات المانحين، والتنسيق بين أفرقة إعادة إعمار المقاطعات، والمانحين، والشركاء الدوليين الآخرين تجاه العمليات التي تقودها الحكومة، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني. وأتفق تمام الاتفاق مع ملاحظة الأمين العام في التقرير، ومفادها أنه فيما تمضي عملية الانتقال قدماً صوب القيادة والملكية الأفغانية بالكامل، ينبغي لكل من الحكومة والمجتمع الدولي الاسترشاد بالوقائع بدلاً من الجداول الزمنية.

ونحن في حاجة إلى أن نحاذر اعتبار عملية السلام طريقاً مختصرة لتيسير الانتقال. فمن شأن سلوك ذلك الطريق دون احترام الخطوط الحمر للعملية التي أُرسيت في مؤتمر لندن ووافق عليها مؤتمر كابول أن يخاطر بعودة أفغانستان أن تصبح ملاذاً آمناً للإرهابيين وجماعات المتطرفين. ويجب أن يُبقي المجتمع الدولي في باله الدروس المستفادة من التجارب الماضية أثناء التفاوض مع منظمات الأصوليين والمتطرفين، ويجب أن يكفل بقاء العملية بقيادة أفغانية، وشاملة، وشفافة. وتدعم الهند جهود الحكومة الأفغانية لإعادة إدماج الأفراد الذين ينبذون العنف، ويتخلون عن الكفاح المسلح، ولا تكون لديهم صلات بجماعات الإرهابيين، ويكونون راغبين في الامتثال لقيَم الديمقراطية، والتعددية، وحقوق الإنسان مثلما ينص عليه الدستور الأفغاني.

وفيما تستعد القوة الدولية للمساعدة الأمنية للانسحاب تدريجياً من أفغانستان، ثمة ضرورة لبناء قدرة القوات الأمنية الأفغانية على النحو الكافي، فضلاً عن إيجاد العوامل التمكينية الكافية، قبل انتقال المسؤولية الأمنية إليها. ومما تتساوى أهمية في هذا السياق ضرورة التصدي للمحميات والملاذات الآمنة للإرهابيين خارج الحدود الأفغانية. فالقدرة الكافية لقوات الأمن الأفغانية والمؤسسات الأخرى شرط ضروري لحماية سيادة البلد وتعدديته وديمقراطيته.

إن أمن واستقرار أفغانستان سيظلان هدفاً بعيد المنال ما لم نكن قادرين على عزل الإرهاب واجتثاثه، وهو يشمل عناصر القاعدة والطالبان ولشقر – إي – تويبا وجماعات

إرهابية ومتطرفة أخرى تعمل داخل حدود أفغانستان وخارجها. ومثلما ناقشنا اليوم، وعلى رغم أننا نقدّر المكاسب التي تحققت في المقاطعات الجنوبية لقندهار وهلمند ضد معاقل الطالبان، فإن ما يبعث على القلق هو الاتجاه السائد هذا العام المتمثل في البيئة الأمنية المتدهورة، ولا سيما في الشمال. ويذكر تقرير الأمين العام أنه حدثت زيادة في الحوادث الأمنية في أفغانستان نسبتها ٦٦ في المائة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٩.

ويعتمد الاستقرار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان إلى حد كبير على جيرانها والمنطقة ككل. ولعلّ أكبر قدرة اقتصادية للبلد تكمن في التجارة والنقل والطاقة، وفي كونه جسراً يصل بين وسط آسيا وغربها وجنوبها، نظراً للعوامل الثقافية والاقتصادية التقليدية في جنوب آسيا. وسيساعد تنامي الترابط الاقتصادي أيضاً في إبعاد الشباب الساخطين عن المتمردين والمحاربين، وفي تعزيز التعاون الإقليمي. وندعم آمال حكومة أفغانستان في استلام زمام الأمور في هذا الاتجاه.

وفي الجهود التي تبذلها الهند لاستقرار أفغانستان، ينصب التركيز على العمل الإنمائي والإنساني لمساعدة الشعب الأفغاني على بناء الدولة المسالمة والمستقرة والديمقراطية والتعددية. ونحن نسعى لمساعدة أفغانستان بما لدينا من إمكانيات. ويرمي برنامجنا للمساعدة البالغة قيمته ١,٣ بليون دولار إلى بناء البنية التحتية، وبناء القدرة في مجالات هامة من قبيل الحكم، والصحة، والتعليم، والزراعة، وما إلى ذلك، وفي توليد القدرة والعمالة في أفغانستان.

وفي فجر السنة الجديدة، يحدونا أمل وطيد أن يظل المجتمع الدولي ثابتاً في التزامه بدعم أفغانستان. وإن تعزيز جهود التعاون والاتساق من جانب المجتمع الدولي هام من أجل تهيئة البيئة التي يمكنها أن تيسر الانتقال إلى الملكية الأفغانية بقدر أكبر، وتضع أفغانستان بثبات على طريق السلام، والتقدم، والاستقرار. ونحن ندعم العمل الجيد الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للسيد ستيفان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولموظفي الأمم المتحدة الآخرين في تلك البعثة، على التزامهم الراسخ وتفانيهم القيّم لتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. ويتصف الدور المركزي للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية في أفغانستان بأهمية كبرى، وهو يحظى بدعمنا الكامل.

إننا سعيدون جداً إزاء التقدم السياسي للحكومة والشعب في أفغانستان، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية الناجحة التي جرت مؤخراً بقيادة وإدارة أفغانية. وتُعزى تلك الإنجازات وجوانب التقدم إلى شعب أفغانستان وحكومتها، اللذين يريدان أن يمتلكا بأيديهما القادرة زمام مستقبلهما بحريّة، وأن يضعا حداً للسنوات الكئيبة الماضية التي كانت فيها القوات الأجنبية موجودة في وطنهم.

لقد مضت تسع سنوات على دخول القوات الأمريكية وقوات منظمة حلف شمال الأطلسي أفغانستان بغرض إحلال السلام والأمن في البلد وإعادة إعماره. وكان التبرير الرئيسي للحملة العسكرية، بطبيعة الحال، القضاء على خطر الإرهاب. ومع ذلك، من الصعب جداً تقييم الإنجازات التي تحققت إلى الآن، أو التوقعات للمستقبل. وحتى مراجعة الاستراتيجية العسكرية التي أصدرتها حكومة الولايات

المتحدة قبل بضعة أيام تلقي بظلال من الشك على إمكانية تحقيق الأهداف المرجوّة، كما وُضعت أصلاً، لما يسمّى بالحرب الأفغانية.

والواضح أن معاناة المدنيين الأفغان لم تتراجع حدتها، وإنما هي في ازدياد. فعلى سبيل المثال، أصدرت لجنة الصليب الأحمر الدولية قبل بضعة أيام تحذيراً إزاء الحالة الفظيعة على الأرض. ويقول الصليب الأحمر إن ظروف إيصال المساعدات في أفغانستان هي الأسوأ حالاً في السنوات الـ ٣٠ منذ أن دخلت لجنة الصليب الأحمر الدولية أفغانستان لأول مرة وكانت تحت الاحتلال السوفياتي. وفي هذا الصدد، قال مسؤول في الصليب الأحمر أثناء مقابلة أُجريت معه:

”تقييمنا هو أننا قلقون. فنحن قلقون إزاء سقوط المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين، ونحن قلقون إزاء المزيد من الصعوبات التي تواجه الشعب في الحصول على الرعاية الصحية، ونحن قلقون إزاء وجود المزيد من الجماعات المسلحة. وإذا قلت إننا نتوقع المزيد من ذلك في العام ٢٠١١، فيكون الكلام معتدلاً“.

وأشك في أن يكون باستطاعتنا تسمية هذه الحالة بأنها إنجاز للقوات العسكرية في أفغانستان. فوضع حياة الأبرياء تحت رحمة الهجمات العنيفة يكفي، نعم، لإثبات بعض الإنجازات في ذلك الصدد. إن حادثاً واحداً وقع بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر سقط فيه ٥٠ قتيلاً مدنياً. كيف يمكننا أن نبرّر هذه الهجمات الوحشية والعشوائية بأنها عمليات لمكافحة الإرهاب؟ ونتيجة للعمليات العسكرية الأجنبية في أفغانستان، ينبغي أن نشدد على أن خطر الإرهاب لم يُلجم، وإنما امتدت آثاره الآثمة إلى أنحاء أخرى في المنطقة، بما في ذلك بلدي. فالعملية التفجيرية الانتحارية التي حدثت مؤخراً بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر داخل جامع في تشاباهار، وهي مدينة في جنوب إيران، خلّفت عشرات القتلى والمزيد من الجرحى. ونحن نعتبر هذا العمل الإرهابي المقيت نتيجة السياسات الخاطئة التي تنشر قوات عسكرية أجنبية في منطقتنا. وهذه السياسات تفاقم من التوتر والعنف في البلدان المجاورة، وتمتد غالباً إلى بلدنا.

وينبغي أن يقوم نهجنا على المعرفة الحقيقية للوقائع على الأرض، فضلاً عن فهم الهياكل الاجتماعية والسياسية والثقافية والتجارب التاريخية في المنطقة.

لقد أصبح واضحاً الآن أن قلوب وعقول الشعب الأفغاني، الذي عانى الكثير من الشدائد والأهوال في العقود الأخيرة، لا يمكن كسبها بالاعتماد على العمليات التي تقوم بها أعداد متزايدة من القوات العسكرية الأجنبية. فبدلاً من إرسال المزيد من القوات والمزيد من شركات المقاولات الخاصة، هناك حاجة ماسة إلى أن تغادر القوات الأجنبية أفغانستان من أجل الاستمرار بصورة جادة في تعزيز قدرة الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية بهدف تمكينهما من تولي المسؤولية عن الأمن في البلد ونقل السيطرة على الشؤون الأفغانية وإدارتها إلى الشعب والحكومة الأفغانيين.

وتظل مشكلة المخدرات واحدة من التحديات الخطيرة التي تواجه أفغانستان. لقد أعاق هذا التهديد تقدم البلد باتجاه التنمية، وعرَّض أمن أفغانستان وأمن المنطقة لخطر حقيقي. علاوة على ذلك، شكلت المخدرات، باعتبارها مصدراً ماليا للإرهاب في أفغانستان، مرتعا خصبا للإرهابيين والمتطرفين والجماعات غير القانونية التي تسعى لزعزعة الحكومة الأفغانية. وعلى مدى عقود، ظلت إيران في طليعة حربٍ واسعة النطاق ضد تهريب المخدرات. وفقد الآلاف من موظفي إنفاذ القانون الإيرانيين أرواحهم أو تعرضوا

للإصابة. وأُنفقت بلايين الدولارات لمكافحة مهربي المخدرات. وتحملنا عبئاً كبيراً في ذلك الكفاح. وندعو مرة أخرى أولئك الذين على عاتقهم المسؤولية عن مكافحة المخدرات بالنيابة عن المجتمع الدولي إلى أن يتخذوا خطوات حازمة ومدروسة للحد من هذا التهديد في أسرع وقت ممكن.

وفي مجال التعاون الإقليمي، تتشاطر البلدان المجاورة لأفغانستان مصالح حيوية في أمن ذلك البلد واستقراره على المدى الطويل. لذلك فإن عليها أن تضطلع بدور أكثر نشاطاً في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان. وفي السنوات الأخيرة، قمنا بعدد من المشاريع الإنمائية الهادفة إلى إعادة بناء البلد، وقد ركّزتْ على الهياكل الأساسية، بما في ذلك بناء الطرق وشبكات السكك الحديدية.

وفي ختام كلمتي، نحن راغبون في مواصلة عقد اجتماعاتنا المشتركة الراسخة مع ممثلي البلدان المجاورة لأفغانستان بهدف بلورة التدابير الملموسة الضرورية لتعزيز الإطار الإقليمي لمساعدة أفغانستان في مجالات المشاريع الإنمائية والمسائل الأمنية. وسيساعدنا الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي في ذلك المسعى على تعزيز ذلك النهج. وفي ذلك الصدد، نرحب بانخراط بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في حث بلدان المنطقة على التعاون من أجل وقف الاتجار غير المشروع بالمخدرات والتنقل غير المشروع للأفراد، فضلاً عن دعم أفغانستان في جهودها لتحقيق الأمن والاستقرار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة اليوم.

في مقدمة كلمتي، أود، بالنيابة عن بلدي، أن أنوه بالإسهامات العظيمة التي قدمها السفير هولبروك. ونتقدم بالتعازي لأسرته ولشعب وحكومة الولايات المتحدة.

وأود أن أشكر ستيفان دي ميستورا على عمله الكبير وإسهامه في التقرير الفصلي للأمين العام (S/2010/630) بشأن أفغانستان، الذي يمثل خلاصة ذات مصداقية للتطورات السياسية والأمنية في ذلك البلد. لقد كانت هناك معالم مهمة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر في مسيرة أفغانستان على طريق السلام والأمن. ويقدم التقرير أيضاً نظرات فاحصة مفيدة في جهود المجتمع الدولي. وأعتقد أن التقرير يتسم بالواقعية والموضوعية.

يشدد التقرير محقاً على أهمية الحاجة إلى متابعة فعالة لمؤتمر كابول فيما يتعلق بالانتقال إلى قيادة أفغانية كاملة. وقبل أن أواصل كلمتي، أود أن أقر بأن اثنتين من الجهات الفاعلة الإقليمية المهمة – الهند وإيران – قد أبدتا الملاحظة نفسها تقريباً. وأعتقد أيضاً أن التقرير قد أكد على أن تعزيز الشراكة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي يمثل حجر الزاوية لانتقال ناجح، ويجب أن يعد بمنافع ملموسة على الشعب الأفغاني. لذلك، أياً كان ما سنقوله، فإن دعمنا الجماعي للحكومة الأفغانية يجب أن يكون ثابتاً ومصمماً بحيث يلبي احتياجاتها المحلية.

لقد وثّق تقرير الأمين العام لزيادة قدرها ٦٦ في المائة في الحوادث المرتبطة بالأمن في أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩. ولا يمكن المرور على ذلك مرور الكرام. إنها مسألة بالغة الأهمية، لأنها تهدد استقرار أفغانستان، وتتطلب تحليلاً سياسياً نزيهاً.

لقد سببت لنا المشكلة الأمنية في أفغانستان هاجسا خلال ثلاثة عقود من الحرب. وقدرة أجهزة الأمن الأفغانية،

والنظام السياسي، ومسائل الحوكمة، واستغلال المجرمين ومهربي المخدرات لكل هذه العوامل إنما هي جزء من دوامة مستمرة. ولا يمكن تبسيط المشكلة الأمنية بعزوها لأسباب خارجية.

لقد لاحظ الأمين العام محقاً أهمية برنامج الحكومة الأفغانية للسلام وإعادة الإدماج في السياق الأمني. وقد أكد مؤتمرا لندن وكابول على تلك النقطة. إن تحقيق المصالحة والسلام في أفغانستان هو أفضل ضمان لأمنها. لكنني أخشى أنها بدأت تميل أثناء ذلك إلى التغاضي عن الجانب المهم المتمثل في الديمقراطية.

لقد جرت مؤخراً انتخابات مجلس العموم (ولسي جرقة) وأتت ببعض النتائج الغريبة. ففي محافظة غزني البشتونية بالكامل انتُخب ١١ عضوا من قبيلة هزارة. واسمحوا لي أن أقول للمجلس إن هذه الواقعة نادرة جداً في أفغانستان. ومن قرؤوا رواية ''الطائرة الورقية'' من بين أعضاء المجلس يدركون استحالة ذلك من باب الكبرياء القبلية. وأعتقد أننا يجب نتسامى على هذا الأمر وأن نندمج أكثر قليلاً. أقول هذا لأنه ينعكس على قدرة الدولة الأفغانية على حكم نفسها والدفاع عن نفسها وعن سيادتها. ويجب ألا ننسى أن الديمقراطية تمثل جانباً ضرورياً. وحين بدأت الديمقراطية لأول مرة في أثينا، كان الديمقراطيون هم مَن حاربوا طواعية بلا مقابل دفاعاً عن دولتهم.

لقد استند بناء الديمقراطية في أثينا إلى الاحتياجات العسكرية لذلك المجتمع. وذلك أمر لا يمكن تجاهله في أفغانستان. وإذا كانت الديمقراطية صحيحة، فإنها ستأتي بأناس يتولون بأنفسهم شؤون سيادتهم ودفاعهم. وذلك الذي يتعين حدوثه في أفغانستان.

وباكستان تدعم عملية مصالحة شاملة للجميع وبقيادة أفغانية بهدف ضم جماعات المعارضة إلى التيار السياسي الرئيسي. ولقد رحبنا بإنشاء المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، وكذلك بمد بلدان هامة في المنطقة، مثل المملكة العربية السعودية، يدها إلى تلك العملية في البداية.

وسيكون من المهم أن يواصل مجلس السلام تعاونه مع الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل دعم عملية المصالحة وتيسيرها. ونحن نؤيد ذلك التعاون. وينبغي أن يكون مجلس الأمن أيضا شريكا راغبا للشعب الأفغاني في تلك العملية الهامة والدقيقة.

إن باكستان تريد السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان. والاستقرار والتنمية في أفغانستان يصبان في مصلحتنا الوطنية. وفي ذلك الصدد، أود أن ألقي الضوء على ثلاثة مجالات ذات أهمية حيوية، نرى أنه يجب إيضاحها.

أولا، أعتقد أن العودة الآمنة لأكثر من ١,٥ مليون لاجئ أفغاني مسجلين يعيشون في باكستان غير ممكنة إلا في حالة تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. ونحن نتحمل تكلفة اقتصادية واجتماعية وأمنية هائلة لإيواء اللاجئين منذ ثلاثة عقود. واحتمالات إيوائهم لأجل غير مسمى بسبب طول أمد الصراع في أفغانستان تشكل عبئا يثقل كاهلنا ولا يمكن لأي قدر من المساعدة الدولية أن يرفع العبء عن كاهلنا.

ثانيا، إن استقرار أفغانستان وأمنها أمران لا غنى عنهما لنا بعد الاتفاق الأفغاني الباكستاني للتجارة العابرة الذي عقده البلدان مؤخرا. فقد عانى القطاعان التجاري والصناعي لدينا في السابق نتيجة تهريب البضائع من أفغانستان إلى باكستان والعكس على الرغم من اتفاق التجارة العابرة لعام ١٩٦٣. فمع تراجع دور مؤسسات الدولة في أفغانستان في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، زاد التهريب زيادة كبيرة. ومن ثم، فإننا بحاجة إلى إحلال السلام في أفغانستان وأن يكون لديها جهاز قوي

للجمارك وأمن الحدود للاشتراك معنا في كفالة تنفيذ الاتفاق بسلاسة.

ثالثا، إن استقرار أفغانستان يمكن أن يكفل الاستكمال الناجح لمشاريع هامة في مجال الطاقة، لن تعود بالنفع على باكستان فحسب ولكن على المنطقة بأسرها. وقد بدأت بالفعل الأعمال الأولية بشأن بعض من تلك المشاريع. ونحن نقدر بشدة ذلك التقدم. ولا يمكن تصور تنفيذ تلك المشاريع الاقتصادية على الصعيد عبر الإقليمي إلا عندما تمتع أفغانستان بالأمن والاستقرار، وهو الأمر الذي يوضح موقفنا بشأن المسألة.

والسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان يحول علاقاتنا الثنائية إلى شراكة طويلة الأجل قائمة على التعاون، وهو أمر مطلوب بشدة. ونحن ملتزمون بتعزيز العلاقات في جميع المجالات. وزيارة رئيس وزرائنا إلى أفغانستان مؤخرا وزيارة الرئيس كرزاي لباكستان في أيلول/سبتمبر قد أعادتا التأكيد على التزاماتنا ورسختها.

ونتعهد بمواصلة برامج المساعدة الحالية في أفغانستان وفي إطار تلك المشاريع، ستشيد باكستان ٥٠ مدرسة ووحدة صحة أساسية أخرى في أنحاء أفغانستان على الرغم من أننا، وكما يعلم المجلس جيدا، في أمس الحاجة إليها نحن أنفسنا.

كما أن باكستان مستعدة للمساعدة في بناء قدرات قوات الأمن الوطني الأفغانية. ونتعاون كذلك مع أفغانستان في مجال الأمن والاستخبارات، بما في ذلك من خلال اللجنة الثلاثية التي تضم الولايات المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. إننا لا نريد أن تصبح أفغانستان مسرحا لحروب بالوكالة.

وباكستان تقدر كثيرا الإسهامات الإيجابية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ظل القيادة الدينامية للممثل الخاص للأمين العام ستيفان دي ميستورا. ولا يمكننا أن نثني على تلك القيادة بما فيه الكفاية. إنها القيادة السليمة تماما. وفي آذار/مارس ٢٠١١، سينظر المجلس في ولاية البعثة. ونحن نؤيد أهداف البعثة وندعو المجلس إلى تزويدها بالموارد اللازمة للتصدي للتحديات التي تواجهها.

وأغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر للسفير أباكان، ممثل تركيا، ووفده على قيادته القديرة لأعمال المجلس بشأن أفغانستان في هذا العام.

كما أود أن أحيي جميع أعضاء المجلس المنتهية فترة عضويتهم على عملهم الهام خلال العامين الماضيين وأن أهنئ جميع الأعضاء الجدد على انضمامهم لعضوية المجلس في الشهر المقبل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أضم صوتي إلى زملائي وأن أعرب عن شكري الخاص للأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان (S/2010/630) ولستيفان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الشاملة وللسفير تانين على ملاحظاته. ونشيد بالسيد دي ميستورا لقيادته القديرة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ونود أن نتوجه بخالص شكرنا إلى فريق البعثة بالكامل على جهودهم التي لا تعرف الكلل. وفي الوقت نفسه، نود أن نشيد بتركيا لإسهاماتها البناءة باعتبارها الدولة القائدة بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٠.

وبشأن الوفاة الفاجعة للسفير ريتشارد هولبروك، أود أن أعرب مرة أخرى عن خالص التعازي للولايات المتحدة. وأود أن أشيد بريتشارد هولبروك الذي دعا بقوة وبلا كلل إلى إيجاد حل سياسي، بوصفه المبعوث الخاص إلى أفغانستان وباكستان.

تعرب ألمانيا عن تأييدها التام لبيان الاتحاد الأوروبي الذي سيجري الإدلاء به في وقت لاحق من المناقشة.

وأود أن أضيف بعض الملاحظات من منظورنا الوطني. فألمانيا مساهم رئيسي في القوة الدولية للمساعدة الأمنية وهي من أكبر المانحين الدوليين للمعونات والمساعدات الإنمائية لأفغانستان. وفي عام ٢٠١٠، وفي إطار التحضير لعملية نقل المسؤولية عن الأمن إلى الحكومة الأفغانية، زدنا مشاركتنا المدنية زيادة كبيرة إلى ٥٨٠ مليون دولار.

وأود أن أركز في بياني على الجوانب الثلاثة التالية: أولا، الحوار السياسي وإعادة الإدماج؛ ثانيا، تطور المشاركة الدولية في أفغانستان؛ وثالثا، الدور المستقبلي لبعثة الأمم المتحدة أثناء عملية نقل المسؤولية وما بعدها.

لقد قدمت الحكومة الاتحادية الألمانية تقرير شاملا إلى البوندستاغ، برلماننا، بخصوص الحالة في أفغانستان والتقدم المحرز منذ بدء مشاركة المجتمع الدولي في عام ٢٠٠١. والتقرير لا يخفي حدوث انتكاسات معينة ولكنه يشدد أيضا على بعض الاتجاهات الإيجابية المشجعة مثل سير تدريب قوات الأمن الأفغانية بسرعة أكبر من المتوقع؛ والتحسن الكبير في إمكانية الوصول إلى الخدمات الطبية في أنحاء البلد؛ والأثر الإيجابي الذي بدأت مشاريع تطوير الهياكل الأساسية في المناطق الحدودية من شمال أفغانستان تتركه في حياة السكان المحليين.

وفي سياق تقديم التقرير إلى البوندستاغ، شدد وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله على دعم ألمانيا القوي والمستمر لعملية كابول ولمفهوم نقل المسؤوليات. وأعاد التأكيد على التزام ألمانيا الثابت بمساعدة حكومة وشعب أفغانستان في سعيهما من أجل إعادة بناء بلدهما. ولا نزال مقتنعين بقوة بأن الوسائل العسكرية وحدها لا يمكن ولن يمكن أبدا أن تؤدي إلى إيجاد حل مستدام للصراع. وفي النهاية، فإنه ما من سبيل إلى السلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان والمنطقة سوى تنفيذ عملية سياسية شاملة.

واستنادا إلى ولاية مجلس جيرغا للسلام الذي انعقد في الصيف الماضي، شرعت الحكومة الأفغانية في البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج. ونعلم جميعا أن العملية ستحتاج إلى معالجة دبلوماسية حاذقة وإلى صبر وينبغي لنا إتاحة الوقت اللازم لها. ويجب على المجتمع الدولي أيضا مواصلة دعم الحكومة الأفغانية ماليا في توفير خيارات لإعادة إدماج من نبذوا العنف.

وفي عام ٢٠١٠، قدمت ألمانيا قرابة ١٣ مليون دولار في صورة مساعدات لبرنامج إعادة الإدماج وقد خصصنا أكثر من ٥٠ مليون دولار لنفس الغرض خلال الأعوام الأربعة المقبلة.

وفي عام ٢٠١٠، تم وضع مبدأ الملكية الأفغانية وإطار الانتقال، وذلك في المؤتمرين الدوليين في لندن وكابول وفي مؤتمر القمة لمنظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في لشبونة. وقد تحقق الكثير من الإنجازات من أجل الأمن والاستقرار السياسي. والمجلس الأعلى للسلام، الذي يمثل جماعات رئيسية من المجتمع الأفغاني، يعمل الآن بأداء كامل. وتم وضع البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج، وتعمل الحكومة على تنفيذ التعهدات الكبيرة التي قطعت. وجرت انتخابات ديمقراطية، وشاركنا مع آخرين في حث جميع الأطراف المعنية بالمسائل العالقة المتصلة بالانتخابات على معالجة تلك المسائل بما يتماشى مع مسؤوليات المؤسسات الأفغانية المحددة وفقا لما يقتضيه القانون والدستور الأفغاني.

وسيكون عام ٢٠١١ عاما حاسما. فسوف تتخذ الخطوات الأولى في العملية الانتقالية. ومع أن الانتقال لا يعني الانسحاب الفوري، فحسب ما صدر بوضوح عن مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) المعقود في

لشبونة، سيتعين على المجتمع الدولي، إلى جانب الحكومة الأفغانية، تحديد اختصاصات التحول في مشاركته بعد عام ٢٠١٤، أي المشاركة الدولية في أفغانستان التي تتجاوز القوات المقاتلة.

وفي مؤتمر قمة الناتو في لشبونة، اقترح الرئيس كرزاي رسميا أن تنظر ألمانيا في إمكانية استضافة مؤتمر دولي بشأن أفغانستان في نهاية عام ٢٠١١ – بعد مرور ١٠ أعوام على مؤتمر بيترسبورغ – أي عقده مرة أخرى في العاصمة السابقة لجمهورية ألمانيا الاتحادية، مدينة بون. واستجابت الحكومة الألمانية لطلب الرئيس الأفغاني.

وعلى ضوء التطورات التي ستطرأ في عام ٢٠١١، سيشكل المؤتمر منبرا مفيدا لتقييم التقدم المحرز في عملية انتقال المسؤوليات. وقد يرغب المجتمع الدولي في استخدام المؤتمر لمناقشة الخطوات التالية على ما تبقى من طريق الانتقال ومعايير المشاركة الطويلة الأجل بعد عام ٢٠١٤. وأخيرا، يمكن للمؤتمر أن يقدم زخما إيجابيا إضافيا للعملية السياسية في أفغانستان والمنطقة.

ومع التقدم المحرز في ما يتعلق بانتقال المسؤوليات العسكرية، سيتعين على المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية مواصلة إعادة النظر في أولوياتهما ومواءمة تلك الأولويات وفقا لذلك. ويتضمن ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. فمع التغيير الجاري في البيئة في أفغانستان والتطور التدريجي لمركز التواجد الدولي نحو انتقال المسؤوليات، سيتعين على مجلس الأمن أن يعيد النظر في أولويات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واختصاصاتها ومواردها. وينبغي لعملية المناقشة أن تبدأ في عام ٢٠١١. وسيتعين على أعضاء المجلس بلورة فهم مشترك للدور المستقبلي للبعثة في بيئة متغيرة في أفغانستان. وسيكون على المجلس أن يقدم توجيهات واضحة ووسائل مالية ملائمة لدور البعثة في إطار الشبكة الدولية لمؤسسات المساعدة المدنية المتآزرة في أفغانستان.

وبصفة ألمانيا عضوا جديدا في المجلس، فإنها مستعدة للارتقاء إلى مستوى المسؤولية الجديدة وأن تسهم بشكل بناء في هذه العملية. ونحن على استعداد لتقديم المزيد من التعزيز لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأن نسهم في بناء أفغانستان المسالمة والقوية والمزدهرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ بياني، تود كندا مشاركة الآخرين في التعبير عن أحر التعازي لوفد الولايات المتحدة على وفاة السفير ريتشارد هولبروك، الذي، كما قال آخرون، عمل بكل تفان ومهارة لتحقيق مستقبل أفضل لأفغانستان وباكستان. وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد دي ميستورا، على تقريره الواضح والمتعمق وعلى تفانيه الشديد وعمله الفعال في أفغانستان.

وإذ نقترب من نهاية عام ٢٠١٠، من البديهي أن نلقي نظرة إلى الوراء لنقيم التقدم المحرز في أفغانستان على مدى العام المنصرم. ونرى بكل صدق أن النتائج كانت متفاوتة. فقد أُحرز تقدم كبير، ولكن حدثت أيضا بعض الانتكاسات. وكان أحد الاتجاهات المقلقة في عام ٢٠١٠ ارتفاع مستوى سقوط الضحايا المدنيين في أفغانستان. وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2010/630)، ارتفع عدد القتلى والجرحى المدنيين بنسبة ٢٠ في المائة خلال الأشهر العشرة الأولى لهذا العام بالمقارنة مع الفترة الموازية في العام الماضي. وبطبيعة الحال، كانت قوات التمرد هي المسؤولة عن الأغلبية الساحقة لتلك الوفيات والإصابات بجراح.

كما أن الحالة الإنسانية في أفغانستان ظلت تتفاقم باستمرار. وما زلنا قلقين بشكل خاص حيال تزايد عدد المشردين داخليا نتيجة للصراع وإزاء الآثار المحتملة لتقلبات أسواق الحبوب الإقليمية على الأمن الغذائي لملايين الأفغان. وتشكل تلك المسائل – الضحايا المدنيون بسبب التمرد، وأخطار التشرد والأمن الغذائي – عقبات واضحة على استقرار أفغانستان.

والعامل المحوري في مكافحة التمرد هو قيام الحكومة الأفغانية بتوفير الأمن والخدمات الأساسية لمواطنيها. غير أن مصداقية الحكومة وفعاليتها تتعرضان للضرر بسبب استمرار الفساد. ومع أن التزامات مؤتمر كابول بمكافحة الفساد تمثل خطوات إيجابية قدما، ما زالت هناك حاجة إلى القيام بالكثير من العمل لتنفيذها، بما في ذلك إنشاء لجنة قانونية لكفالة امتثال القوانين الأفغانية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وصياغة واعتماد قانون مراجعة الحسابات وإيجاد أساس قانوني لفرقة العمل المعنية بالجرائم الرئيسية ومحكمة مكافحة الفساد.

وعلاوة على ذلك، فإن تمثيل الأفغان على نحو موثوق به في حكومتهم سيمنحهم الثقة بدعم الحكومة. وكندا سعيدة بعمل اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الطعون الانتخابية المستقلة في إيصال الانتخابات البرلمانية الأخيرة إلى غاياتها. ونحن نشجع جميع الأطراف على المضي قدما بطريقة تعاونية تهدف إلى كفالة تمثيل البرلمان لإرادة الشعب الأفغاني. ولكي تمضي الجمعية الوطنية في أداء عملها الهام، من الأساسي تحديد موعد مبكر لافتتاحها رسميا.

وعلى الرغم من الانتكاسات والتحديات، تميز عام ٢٠١٠ بالنجاحات أيضا. فقد أُطلقت عملية كابول لتوجيه انتقال أفغانستان إلى الممارسة الكاملة للسلطة السيادية. وسارت العملية بشكل إيجابي حتى الآن، وقدمت حكومة أفغانستان عرضا لمستجدات التقدم المحرز إلى اجتماع الشهر الماضي للمجلس المشترك للتنسيق والرصد؛ والتقى الوزراء الأفغان ذوو الاهتمامات المشتركة للتصدي معا للمسائل الشاملة المشتركة؛ ويجري حاليا التشاور حول صيغ برامج الأولوية الأفغانية بالتنسيق مع المجتمع الدولي. وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لاستكمال الخطط التي ستعالج أغلبية الاحتياجات الملحة القائمة في أفغانستان.

وفي مؤتمر القمة لمنظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في لشبونة، أكدت أفغانستان والمجتمع الدولي على الالتزام بانتقال المسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية بحلول عام ٢٠١٤. وفي هذا السياق، ستظل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تؤدي دورا بالغ الأهمية في تنسيق المشاركة الدولية. وعليه، فإن من الأمور الأساسية أن تزود البعثة بجميع الموارد اللازمة لإنجاز ولايتها الهامة.

(تكلم بالفرنسية)

ويشجعنا التقدم المحرز ونؤمن بأن إسهام كندا المستمر جدير بعناء تقديمه. وإذ ستنتهي بعثة كندا القتالية في عام ٢٠١١، فإن المشاركة الجديدة في كل أنحاء البلد التي سيكون مقرها في كابول، في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، ستركز على أربع أولويات: الاستثمار في مستقبل أطفال وشباب أفغانستان، ولا سيما الفتيات، من خلال وضع البرامج في التعليم والصحة؛ والنهوض بالأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ وتعزيز الدبلوماسية الإقليمية؛ وتقديم المساعدة الإنسانية. وسيكون من بين العناصر الهامة في مشاركة كندا بعثة كندية لتدريب القوات مؤلفة من ٩٥٠ عضوا، بالإضافة إلى عنصر تدريب الشرطة المدنية.

وسيظل هدف كندا العام في أفغانستان الهدف ذاته – المساعدة على بناء أفغانستان المستقرة والأكثر أمنا، والتي لن تعود تشكل ملاذا آمنا للإرهابيين. إننا نتطلع إلى

العمل بشراكة مع الأفغان والمجتمع الدولي خلال العام ٢٠١١ من أجل تحقيق ذلك الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد غوليدزينوفسكي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى دعوتنا للمشاركة. لقد كان هذا العام حافلاً بالعمل في المجلس، ولكن، لم يناقش ما هو أهم من موضوع هذا النقاش. ونحن نتوجه للجميع بالشكر الجزيل على إسهاماتهم.

وكما فعل الآخرون من قبلي، أود أنا أيضاً أن أشكر السيد ستيفان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية، وأهم من ذلك، على العمل الاستثنائي الذي يقوم به في أفغانستان بالنيابة عنا جميعاً.

كما أود أن أعرب عن التقدير والشكر للسفير تانين على ملاحظاته الهامة.

منذ آخر مناقشة في مجلس الأمن بشأن أفغانستان (انظر S/PV.6395)، شهدنا عددا من الخطوات الهامة صوب تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في أفغانستان مستقرة وآمنة. ونرحب باستنتاجات الاستعراض الأخير لاستراتيجية الولايات المتحدة، ونوافق على التقييم بأن ثمة تقدماً يجرى إحرازه. ونؤيد بقوة أيضاً ما خلص إليه الاستعراض كموضوع رئيسي لضمان ألا تكون هناك رجعة عن مكاسب تحقيق الاستقرار.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقدت أستراليا مناقشة برلمانية كاملة خاصة بشأن أفغانستان – هي الأولى من نوعها فعلاً. وفي حين طرحت طائفة من الآراء، كانت الرسالة الثابتة رسالة تأييد لاستمرار إسهام أستراليا المدني والعسكري في الجهود الدولية في أفغانستان.

وخلال الـ ١٨ شهراً الماضية، زادت أستراليا من التزامها المدني في أفغانستان بنسبة ٥٠ في المائة. وما زال عملنا يتركز في مقاطعة أوروزغان، حيث نساعد الحكومة المحلية على تحسين تقديمها للخدمات وزيادة مساءلتها. وفي السنة المالية الحالية، يتوقع أن يصل حجم إنفاقنا على مساعدة التنمية هناك إلى ٢٠ مليون دولار، وإجمالي مساعدتنا الإنمائية في أفغانستان هذا العام إلى قرابة ١٠٦ ملايين دولار. ونحن ملتزمون بضخ ٥٠ في المائة على الأقل من مساعدتنا الإنمائية عن طريق نظم الحكومة الأفغانية.

ومن شأن هذه التعزيزات المدنية أن تعزز إسهامنا العسكري في أفغانستان، وقوامه ١ ٥٥٠ جندياً تقريباً. وستواصل أستراليا إيلاء أولوية عليا لجهود بناء قدرات قوات الأمن الوطني الأفغانية من خلال تعليمنا وتدريبنا للواء الرابع بالجيش الوطني الأفغاني في مقاطعة أوروزغان وإسهامنا الكبير في الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الأفغاني. ويشارك عسكريون أستراليون أيضاً في توفير قوة حماية للجهود المدنية والقيام بعمليات ومساندة العمليات بشكل أوسع في المنطقة الجنوبية.

وأستراليا لا تراودها أية أوهام بأن قرار بدء الانتقال في عام ٢٠١١ سيكون مهمة سهلة. فالانتقال سيكون عملية تدريجية، ينبغي إنجازها عندما تكون الظروف مؤاتية لذلك، على أساس كل مقاطعة وكل منطقة على حدة. ونتطلع إلى المشاورات المستمرة مع الحكومة الأفغانية ومع شركائنا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية بشأن عملية الانتقال.

ومن الأهمية بمكان، كما ذكرتم، سيدتي، أن الانتقال لا يعني انسحاباً من أفغانستان. فبعد الانتقال إلى قيادة أفغانية للأمن، لا بد لنا من الاعتراف بأن أفغانستان ستظل بحاجة

إلى دعم في التدريب والتعاون الدفاعي والمعونة والتنمية. والحكومة الأسترالية أوضحت التزامنا بمواصلة دعم أفغانستان إلى ما بعد الانتقال. وللأمم المتحدة أيضاً، بالطبع، دورها الأساسي في الجهد المدني الدولي لتمكين قدرة وقيادة أفغانية أكبر لدعم الانتقال. وأستراليا تدعم بالكامل البعثة المدنية للأمم المتحدة في أفغانستان، وسنواصل ذلك.

ولن يكتب الفوز في الصراع في أفغانستان بدون استراتيجية سياسية قوية. وترحب أستراليا بالتقدم المحرز بقيادة أفغانية في جهود المصالحة وإعادة الإدماج، التي ترمي إلى كسب مؤيدي التمرد من خلال برامج مستهدفة. وانعقاد مجلس السلام الاستشاري الوطني الأفغاني في حزيران/يونيه، والدورة الافتتاحية للمجلس الأعلى للسلام في تشرين الأول/أكتوبر خطوتان هامتان صوب تحقيق هذا الهدف. وقد تعهدت أستراليا بتقديم ٢٥ مليون دولار للصندوق الاستئماني للسلام وإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، نتشاور مع الحكومة الأفغانية بشأن تقديم دعم لنائب الضابط التنفيذي الرئيسي للأمانة المشتركة للبرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج.

وأستراليا، شأنها شأن آخرين، ترحب بإعلان النتائج النهائية لانتخابات الجمعية الوطنية (وولسي جيرغا). ومع أن الانتخابات كانت بعيدة عن الكمال وحجم التلاعب موثق جيداً، من المهم ألا تغيب الجوانب الإيجابية عن بالنا. فهذه كانت أول انتخابات يقودها الأفغان في فترة ما بعد الطالبان. والسلطات الانتخابية الأفغانية أبلت بلاء حسناً في ظروف بالغة الصعوبة. وخاض الانتخابات قرابة ٤٠٠ امرأة، وأدلى ملايين الأفغان بأصواتهم في جميع أنحاء البلد بالرغم من المحاذير. وهذا يوضح مدى تقدير الشعب الأفغاني للديمقراطية. ومع صحة ما تردد عن أثر ترهيب الطالبان على نسبة إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع في بعض المناطق، عجز التمرد بوضوح عن تنفيذ تهديده بإفساد الانتخابات، ويعزى ذلك جزئياً إلى الأداء القوي لقوات الأمن الأفغانية. وبعد أن أصبحت النتائج نهائية، حان الوقت للمجتمع الدولي والحكومة الأفغانية للعودة إلى تركيز الاهتمام على الإصلاح الانتخابي الطويل الأجل الذي سيمهد السبيل لانتخابات ناجحة في المستقبل.

لا يمكن أن يغيب عن بالنا أن التقدم المستدام في أفغانستان يعتمد بشكل حاسم الأهمية على مشاركة جيران أفغانستان في المنطقة، الذين استمعنا منهم اليوم. وكل جيران أفغانستان يتشاطرون مصالح هامة في أمن أفغانستان واستقرارها على المدى البعيد، ويمكنهم القيام بدور بناء في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان. وفي هذا الصدد، نرحب أيما ترحيب بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتشجيع بلدان المنطقة على التعاون في وقف تجارة المخدرات والانتقال غير القانوني للأشخاص، ودعم أفغانستان في جهودها لتحقيق الأمن والاستقرار.

وكما ذكرت في البداية، كان هذا العام حاسماً بالنسبة لأفغانستان، وسيكون عام ٢٠١١ بنفس المستوى من الأهمية. ولكن، لدينا فرصة حقيقية للبناء على التقدم الذي أحرزناه في أفغانستان خلال الـ ١٢ شهراً الماضية. وما كان يمكن أن يتحقق هذا التقدم بدون تفاني جميع المعنيين في أفغانستان، من القائمين بالأدوار المدنية والعسكرية على السواء. ونتوجه إليهم بخالص الشكر على جهودهم في عام ٢٠١٠، ونشيد بمن دفعوا ثمناً باهظاً للغاية بفقد الحياة أو الأطراف.

وكملاحظة أخيرة، أود أن استغرق لحظة في التنويه بوفاة السفير ريتشارد بروك، مبعوث الولايات المتحدة الخاص لأفغانستان وباكستان. لم تكن لي معرفة بالسفير هولبروك، ولكن كان لي شرف مقابلته. وكما قال الرئيس

أوباما في ملاحظاته في مناسبة إصدار الاستعراض الخاص بأفغانستان وباكستان، إن ذكرى هولبروك ستبقى موضع احترام وسيكتب لإرثه طول البقاء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر شويغر، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد شويغر (تكلم بالإنكليزية): على غرار من سبقوني، أود أن أبدأ بتكريم ذكرى مبعوث الولايات المتحدة الخاص لأفغانستان وباكستان، ريتشارد هولبروك. لقد أثنت عليه كاترين آشتون، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، ووصفته بالرجل الفذ والدبلوماسي الحقيقي ونصير السلام والمصالحة.

يؤيد هذا البيان البلدان المرشحان كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة النرويج، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا. وسوف أختصر بياني قليلاً، ولكنني أحيل الأطراف المهتمة إلى النسخة الخطية الكاملة الموزعة.

أود أولاً أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تأييدنا لتقرير الأمين العام (S/2010/630) بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والشكر للممثل الخاص ستيفان دي ميستورا وفريقه على عزمهم والعمل الهام الذي يؤدونه على الأرض، في ظل ظروف صعبة. كما أشكر السفير تانين على بيانه.

تشرع الحكومة الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، في فترة انتقال حاسمة الأهمية ستكون القيادة القوية خلالها أساسية لإحراز التقدم الملموس الضروري في ميادين الأمن والحوكمة والعدالة والمصالحة، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. والاتحاد الأوروبي يحدوه الأمل في أن يتولد زخم سياسي جديد للإصلاح والتنفيذ الآن وبعد أن اكتملت الانتخابات العامة. ومرة أخرى، نثني على ملايين النساء والرجال الأفغان الذين مارسوا حقهم في التصويت في وجه العديد من الحوادث الأمنية الخطيرة.

وكما فعل الأمين العام، لن نقتصر على الإشادة بالمؤسسات الانتخابية الأفغانية على نزاهتها وجهودها المكثفة للتحقيق والتصدي للتلاعب وغيره من المخالفات فحسب، بل نود التأكيد أيضاً على الحاجة إلى إصلاح انتخابي طويل الأمد، على أن يبدأ في أقرب وقت ممكن. لقد اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور قيادي في دعم العملية الانتخابية في غضون السنوات الماضية ولا يزال ملتزما بقوة بالمساعدة في إصلاح العملية والمؤسسات الانتخابية، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومشروع تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد التابع لبرنامج الأمم المتحدة. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بصورة عامة بأن المزيد من الضوابط والموازين في النظام السياسي ستعزز مصداقيته ومشروعيته وشموليته، وكذلك فعاليته ومساءلته.

واستمرار تدهور الحالة الأمنية وارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين التي تسببها العناصر المناوئة للحكومة هي مصدر قلق بالغ للاتحاد الأوروبي. ويساورنا قلق خاص إزاء الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين، ومسؤولي الحكومة والموظفين الدوليين في أفغانستان. وفي ضوء ذلك، نرحب بالتقدم المحرز في بناء الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الأفغانية، وكذلك التدابير المتخذة للتخفيف من الإصابات في صفوف موظفي الأمم المتحدة ومنع وقوعها.

ونعرف جميعا أنه لن يكون هناك انتقال مستدام للمسؤولية الأمنية بدون إطار مدني للاستقرار من شأنه أن يجعل البلد يقوم بتصريف أموره وينعم بالأمن. وتوفير نوعية أفضل من الحوكمة والوصول إلى الخدمات الأساسية، والعدالة، وسيادة القانون وحقوق الإنسان أمور هامة بقدر أهمية ”الأمن المباشر“ ومن ثمّ هي موضع تركيز فعلي للمساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي. وسيعمل الاتحاد الأوروبي من الآن فصاعدا على مضاعفة جهوده في تعزيز القدرة الأفغانية وسيعمل مع الحكومة الأفغانية على تعزيز فعالية ومساءلة المؤسسات الحكومية، لا سيما على الصعيد دون الوطني، بإقامة صلات مؤسسية ملائمة بين المركز والمقاطعات. بل سنقوم بالمزيد من التشديد على تعزيز سيادة القانون، والشرطة المدنية – من خلال بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان والاستمرار في تقديم الدعم لرواتب الشرطة – وإصلاح الخدمات المدنية.

لقد حددت المؤتمرات الدولية المعقودة في هذا العام الإطار للانتقال والتنمية كي يتسنى التركيز الآن على التنفيذ والإنجاز. ويسر الاتحاد الأوروبي أن يرى عملية كابول تستمد الزخم في تشرين الثاني/نوفمبر، ويثني على ذلك، ويمكن للحكومة أن تقدم تقريرا عن التقدم المحرز في أول ١٠٠ يوم عن تنفيذ التزامات مؤتمري لندن وكابول، وكذلك إطار الرصد والإبلاغ. وهذا ينم عن القدرة المتزايدة لتولي الملكية والمسؤولية. ونود أن نشدد في هذا الإطار على أن المكاسب الإنمائية الملموسة ضرورية على مستوى المقاطعات والمناطق والمستوى المحلي.

والاتحاد الأوروبي، من جانبه، على المسار الصحيح فيما يتعلق بالالتزام بتأييد أولويات الحكومة وتقديم المزيد من المساعدة من خلال هياكل الحكومة الأفغانية والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين. وفي الوقت نفسه، وبروح الالتزامات المتبادلة، سنعتبر الحكومة مسؤولة عن مشاريعها ونحث على إحراز التقدم في مكافحة الفساد وعلى تعزيز الإدارة المالية. وفي ضوء ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ الخطوات لزيادة تعزيز مجلس التنسيق والرصد المشترك في الدور الذي يضطلع به في دعم عملية كابول.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالحكومة الأفغانية للعمل الذي قامت به في مجال السلام والمصالحة. لقد كان إنشاء المجلس الأعلى للسلام تطورا هاما في ذلك الصدد. ونرحب بتنوع الممثلين لكن لا نأمل أن يتسع نطاق مشاركة النساء والأقليات، وإشراك المجتمع المدني وإدماج اعتبارات حقوق الإنسان والحقيقة والعدالة في العملية. وعلى نحو ما يقر به قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، فإن المرأة يمكن بل ينبغي أن تضطلع بدور هام في عمليات السلام.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لعملية السلام والمصالحة الشاملة والشفافة بقيادة أفغانية ويشيد بالدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بما في ذلك بواسطة فريق دعم السلام. ونؤيد تأييدا تاما تأكيد الأمين العام أن أية تسوية سياسية لا بد وأن تحترم الدستور الأفغاني والتزامات أفغانستان الدولية، بما فيها حقوق الإنسان. ويجب ألاّ تقوض الإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة. ونشجع أيضا الجهات الفاعلة الإقليمية على أن تضطلع بدور داعم.

وما فتئت الحالة في أفغانستان تؤرق العالم بأسره، ولا تزال تشكل أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، خاطبت الممثلة السامية آشتون البرلمانيين والمدنيين الأوروبيين لتؤكد على أن التزام الاتحاد الأوروبي التزام طويل الأجل، وكما يعلم المجلس، إنه التزام كبير جدا. وندعو الجميع إلى أن يقدموا إسهامهم في تحقيق مستقبل أفضل للشعب الأفغاني وأكثر أمنا وازدهارا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أدلي الآن ببيان إضافي بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

لقد قال ممثل جمهورية إيران الإسلامية اليوم إن الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا على مسجد في شاباهار، في إيران، كان ''نتيجة السياسة الخاطئة لنشر قوات عسكرية أجنبية في منطقتنا''. لقد أدان الرئيس أوباما الهجوم على المسجد بعد وقوعه وأعرب عن تعازيه. وادعاء ممثل جمهورية إيران الإسلامية لا أساس له على الإطلاق.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للممثل الخاص دي ميستورا ليرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن الشيء الوحيد الذي استطيع قوله في هذه المرحلة هو إنني بالنيابة عن جميع زملائي في أفغانستان – في كابول وجميع مواقعنا المختلفة – أود أن أعرب عن عميق التقدير للدعم القوي والواضح الذي سمعناه لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وللمشروع المشترك الذي تحاول البعثة والسلطات الأفغانية القيام به وذلك لتحسين الحالة في البلاد.

وستكون سنة ٢٠١١ سنة حرجة للغاية. ورؤية مجلس الأمن موحدا، كما شاهدناه اليوم، في دعم عمل الأمم المتحدة وعمل السلطات الأفغانية لتحقيق الاستقرار في البلاد سوف يمدنا بالكثير من القوة لاجتياز السنة القادمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص دي ميستورا على تعليقاته اليوم.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٣٠.